وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة الرقم التسلسلي: ...../2021

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2021

الفرع: مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

دور القروض الإستثمارية في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة

– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة رقم "491" –

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

من إعداد الطالبتين: إشراف الدكتورة:

- إتيم منال بن عبود شادية
- مصطفاوي نور اليقين سلمى

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حليمي سارة	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
بن عبود شادية	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
عنان سماعيل	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020/2020

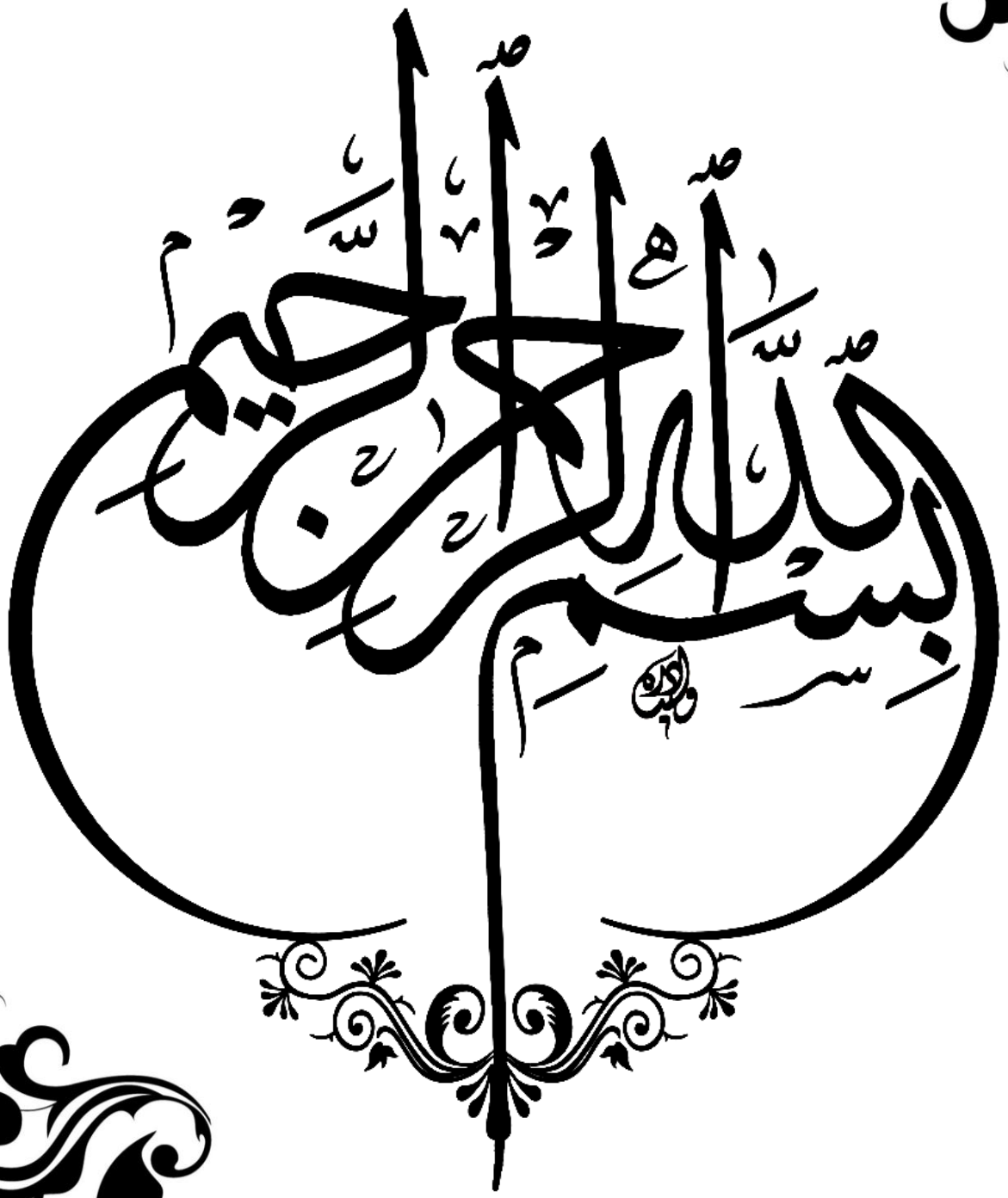
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدا كثيرا وله الثناء الحسن، والصلاة والسلام

على رسوله الكريم محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله."

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الجزيل للأستاذة المحترمة " **بن عبود**

شادية " لما قدمته لنا من توجيهات و نصائح ساعدت في تحقيق هذا العمل.

كما تتسع دائرة الشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

وإلى جميع زملائنا في الدفعة دون استثناء، وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى عيونها جنة وباقي تفاصيلها نعيم "أمي"

سندي ومرجعي "أبي"

إلى فرسان عالم مُخمليّ، مُزدان بقلوبٍ كالدُر، وأرواحٌ باذِخة الطُهر، هم أغصان شجرة النقاء

إلى التي تلوح في سمائنا دومًا النجوم البراقة، أترقب إضاءتها بقلب محب

"إخوتي وأخواتي "

إلى من كانت كسحابة معطاءة سقت الأرض فاخضرت فبارك الله لك وأسعدك أينما حطت بك الرحال "سلمى".

منال

الإهداء

إلى التي لا تمل من العطاء إلى من سعت وشقت لأنعم بالراحة والهناء والتي لم تبخل بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح إلى قرة عيني

أمي الغالية

إلى من علمني ان أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

والدي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي

أخواتي الغاليات

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح

صديقتي الغالية منال

إلى من علموني حروفا من ذهب وصاغو لي من فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح الى

أساتذتي الكرام

أهدي هذا العمل راجية من الله عزوجل التوفيق والنجاح

سلمى

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الفهرس العام	I- II
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	VI
الملاحق	VIII
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	
تمهيد	6
المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثالث: المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المبحث الثاني: أدبيات نظرية حول القروض الاستثمارية	15
المطلب الأول: مفهوم القروض الاستثمارية	15
المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القروض الاستثمارية	18
المطلب الثالث: مخاطر القروض الاستثمارية الحلول المقترحة للحد منها	22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	25
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	25
المطلب الثاني التعقيب على الدراسات السابقة.	27
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة 491"	
تمهيد	31
المبحث الأول BNA: تقديم البنك الوطني الجزائري – الوكالة الرئيسية تبسة 491–	32

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري	31
المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الرئيسية تبسة –491	36
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية تبسة –491	39
المبحث الثاني: تقيم الوكالة – 491 – تبسة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري	44
المطلب الثاني: التحليل المالي لقرض إستثماري	45
المطلب الثالث: إحصائيات حول القروض الممنوحة من طرف الوكالة محل الدراسة [2012 -2017]	52
خلاصة الفصل الثاني	57
الخاتمة	59
قائمة المراجع	63
الملاحق	68

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
02	تطور رقم أعمال المشروع	46
03	الميزانية المحاسبية للسنوات الثلاث المدروسة	47
04	الميزانية المالية المختصرة	48
05	حساب النسب لمالية	49
06	حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنك الوطني الجزائري	52
07	القروض الممنوحة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	53
08	القروض الممنوحة عن طريق CNAC	55
09	القروض الممنوحة عن طريق ANJEM	56

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إجراءات منح القروض الإستثمارية	20
02	الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية – 491-	43
03	تطور رقم أعمال المشروع	47
04	حساب النسب لمالية	50
05	حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنك الوطني الجزائري	53
06	القروض الممنوحة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	54
07	CNACالقروض الممنوحة عن طريق	55
08	ANJEMالقروض الممنوحة عن طريق	56

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإجراءات المتبعة لمنح قرض إستثماري	69
02	تطور رقم الأعمال	71
03	الميزانية العمومية وحساب النتائج لسنة 2016	72
04	الميزانية العمومية وحساب النتائج لسنة 2017	75
05	الميزانية العمومية وحساب النتائج لسنة 2018	78
06	قيمة القروض الممنوحة من 2012 إلى 2017 من طرف الوكالة	82

المقدمة العامة

إن الاهتمام بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها يعد من أهم روافد عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وهذا نظراً لما تتيحه هذه المؤسسات من فرص عمل جديدة وبتكلفة رأسمالية منخفضة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التوازن الإقليمي، لهذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضع اهتمام العديد من الدول، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف الطرق ووفقا للإمكانيات المتاحة.

ومنه فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الانشغال الأهم لأصحاب هذه المؤسسات سواء القطاع الخاص أو العام لأنها تواجهها العديد من الصعوبات التي تعيق تطورها ونموها وضمان بقائها فهي تفقر إلى التسيير الجيد في إدارة الأمور المالية ونقص التمويل، ومنه أصبح ضروريا على الجزائر إيجاد حلول تتمثل في البحث عن المصادر تحويلية بديلة من أجل دعم مستويات التمويل المختلفة وذلك من أجل تفعيل الهيئات والبرامج الحكومية بهدف طرح بدائل أخرى للتمويل.

ويجدر بنا الذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازالت تعاني من مشاكل أبرزها مشكل التمويل لما يحمله من مصادر التمويل اللازم، فإن مصدر عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي البنوك وذلك عن طريق الهيئات المكلفة بمتابعة ومنح القروض الاستثمارية وقبل منح هذه القروض لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الوقوع في المخاطر حيث ترتكز عملية منحها على الضمانات والدراسة المالية والتي تساعد في اتخاذ القرار النهائي والمتمثل في منح القرض أم لا وبالتالي فإن البنوك تلعب دوراً هاماً في الحياة الإقتصادية ومن الدعائم الأساسية لأي قطاع في أي دولة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط أساسا بعملية التمويل البنكي.

أولا. الإشكالية: وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القروض الاستثمارية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وفي البنك الوطني الجزائري "وكالة تبسة 419" بصفة خاصة؟.

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تعتبر القروض أداة فعالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

2- ما هي القروض الاستثمارية؟ وما هي إجراءات منحها؟

3- ما هي الطرق والوسائل التي تتبعها المؤسسة في تقييم المشروع الاستثماري؟

ثانيا. فرضيات البحث:

يمكن تلخيص الفرضيات الأساسية لهذا البحث على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة لأنه يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية.

الفرضية الثانية: يتم منح قرض استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائر للوكالة 419 بعد الدراسة المالية لمنح القروض.

الفرضية الثالثة: تفرض الوكالة تبسة 419 شروط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند منح القروض الاستثمارية.

ثالثا. منهج البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف وعرض الإطار النظري للدراسة المطروحة والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض الاستثمارية، كما تم استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك قصد إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي على مستوى البنك الوطني الجزائري "الوكالة 419" وتحليل النتائج في الجزء الميداني ، أما الأدوات المستعملة فتتمثل في برامج الجداول وذلك لجمع المعطيات والتعبير عليها.

رابعا. أهمية البحث:

تتمحور أهمية البحث في العناصر الآتية:

- الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مختلف دول العالم، وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات وتحقيق تنمية شاملة؛
- الدور الذي تلعبه القروض الاستثمارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- يعتبر التمويل أهم المواضيع التي تهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا. أهداف البحث:

يمكن التوصل من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من بينها:

- التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد؛
- محاولة التركيز على أهم الشروط التي يرتكز عليها البنك الوطني الوكالة 491.
- محاولة دراسة ملف قرض استثماري على مستوى الوكالة محل الدراسة.

سادسا. دوافع وأسباب اختيار البحث:

من أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا البحث ما يلي:

- الرغبة الشخصية في اختيار هذا البحث بحكم الدافع الوظيفي والتخصص؛
- معرفة الدور التي تلعبه البنوك في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن التمويل أهم عائق يواجه هاته المؤسسات؛
- التعرف على أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سابعا. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** خلال شهر ماي 2021.
- **الحدود المكانية:** البنك الوطني الجزائري "الوكالة 419 – تبسة.

ثامنا. تقسيم البحث:

من أجل الوصول إلى الأهداف سابقة الذكر والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة وانطلاقا من إشكالية البحث فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

- **الفصل الأول:** يتضمن ثلاث مباحث تتمحور مجملها حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوقوف على مصادر تمويلها والتحديات التي تواجهها بالإضافة إلى عرض أساسيات حول القروض الاستثمارية والإجراءات اللازمة لمنح قرض استثماري.
- **الفصل الثاني:** يتضمن ثلاث مباحث تتمحور حول تقييم دور الوكالة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تقديم عام للبنك و الوكالة ثم التطرق لآليات منح القرض الاستثماري و التحليل المالي له

تاسعا. صعوبات الدراسة:

واجهت الباحثتان عدة صعوبات من بينها عدم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة وتقديم المعلومات اللازمة للتحليل وتحفظ الوكالة بحجة السرية التامة، وكذلك صعوبة الحصول على المراجع باللغة الأجنبية، أضف إلى ذلك الوضعية الصحية للبلاد وانتشار فيروس كوفيد 19 الذي عطل سير عملية التربص.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الفروع المتاحة المربحة للبنوك لما تتميز به المؤسسات من سمات كثيرة تساهم في تحقيق أهداف البنوك حيث تساهم تلك المؤسسات بدور إيجابي في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وزيادة الناتج القومي.

وتعتبر القروض الاستثمارية من أهم المصادر التمويلية التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تغطية احتياجاتها وتمويل مشروعاتها وعليه سيتم التطرق لهذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: القروض الاستثمارية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المحركات الأساسية لنمو الاقتصادي ويعود ذلك لمردودها الإيجابي على الاقتصاد الوطني وقدرتها على زيادة القدرة الإنتاجية بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد اختلفت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار يتم التطرق إلى أهم التعاريف في مختلف الهيئات الدولية وكذا بعض الدول:

1. التعريف حسب الجزائر:

تعرف بأنها إنتاج السلع والخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية.

ويعرفها القانون التوجيهي بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 2001/12/21 كما يلي:

- **المؤسسة المتوسطة:** هي مؤسسة تشغل إلى ما بين 50 إلى 250 شخص، يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.
- **المؤسسة الصغيرة:** هي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، ولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.
- **المؤسسة المصغرة:** وهي التي تشغل ما بين 01 إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، ولا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 مليون دينار.[1]

2. تعريف حسب البنك الدولي:

يعرف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا، ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، ورقم أعمالها وحصيلتها السنوية 15 مليون دولار.[2]

---

[1] المواد 4-5-6 من القانون رقم 08/1، **القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الصادر في 15 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، ص: 6.

[2] عبد الباقي روابح، **تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحرية الاتحاد الأوروبي**، ورقة بحثية متقدمة في ملتقى دولي المرسوم بالإبداع والتغيير التنظيمي، يومي 18-19 ماي 2011: 03-04 2006-2007، : 6.

3. تعريف حسب الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953م الذي نظم إدارة هذه المؤسسات، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه.[1]

4. تعريف حسب الاتحاد الأوروبي:

حرر التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996م من طرف الاتحاد حيث أن المؤسسة الصغيرة رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أي لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو، وشغل أقل من 50 أجيرا والمصغرة شغل أقل من 10 عمال، أما المؤسسة المتوسطة شغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.[2]

5. التعريف حسب اليابان:

استنادا حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963م فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يرتكز على رأس المال المستثمر وعدد العمال.

الجدول رقم (01): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر: عبد الله مايو، **واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والحقوق، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] ليلى لولائي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004-2005، ص: 41.

[2] محمد الصالح زوتية، **أثر المتغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 06-07.

ثانيا- مصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تصنيف مصادر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صنفين:

❖ **مصادر التمويل الداخلية:**

- **مفهوم التمويل الذاتي:**

يعتبر التمويل الذاتي المصدر الوحيد المتولد من العمليات الإنتاجية للمؤسسة ولذلك فهو يساهم بشكل كبير في نمو وتطور المؤسسة لأنه من جهة يضمن تجديد وسائل الإنتاج ومن جهة أخرى فهو يضمن التمويل الجزئي أو الكلي لتوسعات المؤسسة ومن ثم المحافظة على وجود المؤسسة وبقائها.[1]

- **مكونات التمويل الذاتي:**

✓ **الأرباح المحتجزة:** إن المعرف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح الفرض لغرض استثمارها أو توزيعها على المساهمين فيها وعليه الأرباح المحتجزة هي عبارة "الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح التي حققتها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها.[2]

✓ يمثل الاستهلاك طريقة لتحديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي أو الاقتصادي.

✓ المؤونات حيث أنها مكون مالي من أموال المؤسسة يحتجز لفرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل.[3]

- **مزايا وعيوب التمويل بالمصادر الداخلية:**

❖ **المزايا:**

✓ التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص للمنشأة ويجتنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة والناتجة عن زيادة الأعباء الثابتة عن تسديد فوائد أقساط القروض.

✓ يرفع من القدرة المالية الافتراضية للمنشأة، كما يكسبها حرية واسعة في التصرف في أموالها الخاصة.

---

[1] مليكة زغيب وميلود بوشنيقر، **التيار المحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 194.

[2] محمود حسن صوان، **أساسيات العصر الإسلامي**، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الترعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2001، ص: 119.

[3] مليكة زغيب وميلود بوشنيقر، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 194.

✓ يحقق لها درجة كافية من الاستقلالية وإدارة أعمالها بنفسها دون تدخل الشركات الأخرى والمؤسسات المالية والمصرفية.[1]

❖ **العيوب:** تتمثل فيما يلي:

✓ يكون التمويل الذاتي عائقا لتطور المنشأة عندما يعتمد عليه بصورة كبيرة، لأنه عادة لا تكفي لتغطية كل الاحتياجات المالية.

✓ الاعتماد المفرط على هذا النوع من التمويل يؤدي إلى النمو البطيء ويحرم المنشاة من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المربحة.[2]

✓ تعميد التمويل الذاتي في المنشآت الصغيرة على مدخرات صغيرة جدا غالبا لا تكفي لمواجهة احتياجات هذه المنشأة من أجل تغطية نفقاتها المختلفة.[3]

❖ **مصادر التمويل الخارجية:**

هنا تلجأ المؤسسة بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاتهم المالية وتنقسم المصادر الخارجية إلى:

❖ **تمويل قصير الأجل:** هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية.

❖ **تمويل متوسط الأجل:** هو من الوسائل الحالية في العملية الإنتاجية، والنقطة الفاصلة بين تحويل قصير الأجل ومتوسط الأجل هي مدة السداد حيث مصادر متوسط الأجل تزيد فترة سدادها السنة، وتقل عن خمسة سنوات ويتم الحصول عليها من المؤسسات مثل البنوك وشركات التأمين لفرض تمويل الاحتياجات ذات صيغة دائمة الاستمرار.

❖ **تمويل طويل الأجل:**

يمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يتفق الدفع بعد مدة تزيد عن العام الواحد، وبالتالي فمن المستحسن اتفاقه على الموجودات الثابتة التي عادة ما تبدأ بإنتاج الدخل للمنشأة بعد مدة تزيد عن العام الواحد ومن هنا تظهر لنا الأهمية الكبيرة للتمويل طويل الأجل الذي يحدده اتجاه وسرعة نمو المنشآت.[4]

---

[1] مليكة زغيب وميلود بوشنيقر، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 194.

[2] أحمد بوراسه، **تحويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 31-32.

[3] نفس المرجع السابق، ص 32-33.

[4] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، **إدارة الائتمان**، دار الوائل للطباعة، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 1999، ص: 104.

❖ **مزايا وعيوب التمويل بالمصادر:**

❖ **المزايا:**

✓ يعتبر التمويل بالاقتراض أقل كلفة من التمويل بزيادة حقوق الملكية وذلك بسبب تعرض المقرضين إلى مخاطر أقل نسبيا من تلك التي يتعرض لها المساهمين أو الشركاء.

✓ بالنسبة لسوق الاقتراض غير رسمي فيراه البعض مصدرا تمويليا لا بديل له بالنسبة لصغار المنظمين، حيث أن أصحاب العمل الصغيرة لا يجدون عادة فرصة للتمويل من البنوك.[1]

❖ **العيوب:** وهي كما يلي:

✓ يعاب على القروض ذات الطابع الشخصي والتي يتم الحصول عليها من طرف الأهل والأقارب التدخل المحتمل في إدارة المشروع، خاصة إذا كانت المبالغ المقدمة كبيرة.

✓ القروض بأنواعها لها تاريخ استحقاق، من ثمة ينبغي على المنشأة العمل على توفير قدر كبير من النقد لاستخدامها في سداد الدين عندما يحل أجله.

✓ قد يعطي عقد الاقتراض الحق في فرض قيود على المنشأة، ومن أمثلة ذلك تلك القيود وعلى منع الحصول على قروض جديدة أو منع بيع وشراء الأصول الثابتة ومنع إجراء توزيعات أو على الأقل تخفيف نسبتها.[2]

ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات ص و م بجملة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى:

- الجمع بين الإدارة والملكية: حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع باستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز أربعة ساعات يوميا.[3]
- صغر حجمها ومحدودية تخصصها نتج عنه سرعة الاستجابة لحاجيات السوق.
- تعدد المؤسسات المستحدثة والذي نتج عنها تعدد الأنشطة وذلك أدى إلى قدرة الاندماج في النسيج الاقتصادي.

---

[1] حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005، ص: 498.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 502-503.

[3] ناجي بن حسين، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 02، 2004، ص: 89.

- محدودية العاملين وبالتالي قلة في التدرج الوظيفي وهذا سيساعد في صنع القرار بسرعة وسهولة.[1]
- سهولة التأسيس حيث تستمد هذه المؤسسات عنصر السهولة في انشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا وتشد في الأساس على جذب وتفصيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة التي تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يناسب البلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيما يسبب ضعف الدخل.[2]
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تقوى عليهم بالأرباح.
- إتاحة فرصة العمل وذلك من خلال قدرتها على امتصاص كم هائل من اليد العاملة ذات المستويات المتباينة من التأهيل وتكلفة رأسمالية منخفضة وذلك تكفل استيعاب قوى العمل بكافة مهاراتها ومحتوياتها.[3]
- لا تحتاج المؤسسات الصغيرة إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطها إذ أن نطاقها الجغرافي محدد سنيا.
- الضعف المالي إذ تعاني هذه المؤسسات من ضعف مالي وإمكانيات محدودة للتوسع، كما تعاني أيضا من الضعف القانوني والسياسي.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

❖ تكوين الإطارات وخلق مناصب شغل واستمرارية وتشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة مقارنة بالمؤسسات الكبرى.[4]

❖ مساهمتها في تنمية الصادرات والتقليل من الاستيراد مما يحسن من وضعية الميزان التجاري، كما تساهم في تحقيق القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج المحلي.[5]

---

[1] سعاد فائق البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة**، دار وائل للنشر عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص: 79.

[2] إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، **"التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة ة المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 25-28-ماي 2003، ص: 04.

[3] عبد الرحيم توفيق يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2002، ص: 29.

[4] عبد العزيز جميل مخيمن وآخرون، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة في الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، مصر 2002، ص: 31.

[5] بلوناس عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة التنافسية في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص: 127.

❖ تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع وذلك بحكم قربها منهم فإنها تسعى جاهدة للعمل في اكتشاف احتياجاتهم والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات لهم، ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهاته المؤسسة أو تلك ولهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.[1]

❖ زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية عن طريق الشعور بالانفراد عند اتخاذ القرارات دون سلطة والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط، والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.[2]

❖ مجال واسع للتجديد والابتكار حيث توجد العديد من الاختراعات والتجديد والابتكارات أساسا في هذه المؤسسات ويعتبر أصحاب المؤسسات "الصغيرة والمتوسطة" من المجددين في الصناعات وفي تقييم المنتجات الجديدة وتطوير وظائف المنتجات الحالية.[3]

❖ تعمل على امتصاص اليد العاملة ورفع مستوى المعيشة، وبالتالي شارك بفعالية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي.[4]

❖ لا تترك بزوالها تأثير كبير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات.[5]

المطلب الثالث: المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ افتقار الجانب ألمعاملاتي على مستوى المؤسسة بين الرؤساء والمرؤوسين كروح التعاون والمسؤولية مما يصعب عليها الأمور كثيرا في تسيير نفسها.

❖ الاعتماد على الأساليب التقليدية في التسيير.

❖ نقص تكوين المسيرين وضعف معدلات التأطير.

---

[1] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2011، ص 89.

[2] جهاد عبد الله عفانه وقاسم موسى أبو عبد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الياجوري، الأردن، ص 36.

[3] فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية (مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص: 481.

[4] ميلود تومي، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 14-18 أفريل 2006، ص: 266.

[5] ميلود تومي، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس عشر، مارس 2009، ص: 50.

- ❖ قلة خبرة مكاتب الدراسات الاستثمارية التي لا تعتمد دراسة السوق إلا قليلا.
- ❖ بطء إجراءات الإنشاء وتعقدها بكثرة الوثائق المطلوبة.[1]
- ❖ عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار.
- ❖ طول منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.[2]
- ❖ افتقار أجهزة ومعدات هذه المؤسسات للتطور والتحديث التكنولوجي وذلك راجع لعدم الخبرة بها وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها.
- ❖ لا يتوفر لدى هذه المؤسسات نظام دوري للصيانة والإصلاح.[3]
- ❖ المنافسة وخاصة في ظل التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيق أهداف.[4]
- ❖ صعوبة شروط الحصول على القروض في ظل غياب أو قلة ضمانات مطلوبة والتي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفيرها في أغلب الأحيان.[5]

---

[1] مليكة مدفوني، **تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2004، ص: 71.

[2] عبد الرحمان بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 20/02/01، ص: 16.

[3] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة مقدمة في الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 25-28 ماي 2003، ص: 81-82.

[4] آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت، العدد 06، ص 276.

[5] مليكة مدفوني، **مرجع سابق**، ص: 72.

المبحث الثاني: أدبيات نظرية حول القروض الاستثمارية.

يعتبر تقديم القروض الاستثمارية من أهم وأبرز أوجه الاستثمار للموارد المالية في مجال منح القروض كما تلعب دوراً هاما في تمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي فبواستطها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة.

المطلب الأول: مفهوم القروض الاستثمارية.

تكتسي القروض الاستثمارية أهمية كبيرة في عجلة التطور الاقتصادي بمختلف الدول وشتى أنواعه، لذا ندعم مختلف الحكومات منح القروض لمختلف المتعاملين حيث يتم تحقيق التطور وتغطية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تعريف القروض الاستثمارية.

هناك عدة تعاريف للقرض الاستثماري نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: هي تلك القروض التي تمنح لتمويل نشاطات الاستثمار لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما عقارات، وعليه فهي عبارة على إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل.[1]

التعريف الثاني: هي تلك القروض التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها، وتحويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.[2]

التعريف الثالث: هي تلك القروض التي تمنحها المصارف لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات ويتم تسديد القروض الممنوحة على المدى الطويل.[3]

التعريف الرابع: وهي قروض تمنح لتمويل الأصول الثابتة، وقروض لتدعيم الطاقة الإنتاجية كشراء المعدات والمواد الخام للإنتاج.[4]

من التعاريف السابقة يتضح بأن القروض الاستثمارية هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وتهدف للحصول على وسائل الإنتاج والمعدات والآلات لتمويل أصولها الثابتة.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة الجزائر، 2005، ص: 73.

[2] طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، مكتبة الشقري، المنصورة، 1998، ص: 131.

[3] زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريق، القاهرة، 2008، ص:97.

[4] هيكل عجيمي، رمزي ياسين أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص: 132.

ثانيا: أنواع القروض الاستثمارية.

تعتمد البنوك في منح القروض الاستثمارية على تصنيفها حسب مدتها حتى يتسنى لها منح هذه القروض حسب القرض الموجه لها، وتمكين العميل من الحصول على القروض في المدة المعينة، وتتمثل فيما يلي:

1. القروض متوسطة الأجل:

هي تلك القروض التي تتراوح مدتها بين 03 و05 سنوات وأحيانا 07 سنوات تجعل الشركات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك ومشتريات ومعدات...إلخ، تلتزم المؤسسات عند الحصول عليها سداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين،[1] ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

❖ **القروض القابلة للتعبئة:**

وهي القروض التي يمنحها البنك للمنشآت، وتكون له فرصة إعادة خصمها لدى بنك تجاري آخر أو لدى البنك المركزي فالبنك يستطيع الحصول على سيولة قبل تاريخ الاستحقاق ويتولى البنك الآخر تعجيل القرض في تاريخ الاستحقاق من الجهة المقرضة.[2]

❖ **القروض الغير قابلة للتعبئة:**

هذا النوع من القروض لا يتوفر البنك على إمكانية خصمه لدى بنك آخر، بل هو مجبر على انتظار تاريخ الاستحقاق وقيام المنشآت بسداد القرض ليحصل على السيولة مما يعرضه لخطر عدم الوفاء.[3]

2. قروض طويلة الأجل:

وهي القروض التي تمنحها المؤسسات لأكثر من 07 سنوات، لتمويل المشروعات التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لتمويل عملياتها الصناعية والزراعية...إلخ.[4]

---

[1] محمد صالح الحسناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص: 334.

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص: 75.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 75.

[4] خالد أمين وإسماعيل إبراهيم طراد، **إدارة العمليات المصرفية (المحلية الدولية)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص: 168.

ثالثا: خصائص القروض الاستثمارية وأهميتها:

1. خصائص القروض الاستثمارية:

تتميز القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية:[1]

- ❖ الفترة طويلة تزيد عن خمس سنوات وأحيانا سبع سنوات.
- ❖ تتم طريقة السداد على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية.
- ❖ أسعار فائدتها عادة ما تكون أكبر من أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل وذلك لتفادي هبوط الأسعار.
- ❖ البنوك تطلب ضمانات عينية على شكل أصول ثابتة.

2. أهمية القروض الاستثمارية:

تتمثل أهمية القروض الاستثمارية فيما يلي:[2]

- ❖ يمكن الائتمان للمؤسسة المقرضة من استعمال الأموال المقترضة بصورة أكثر فعالية لأنها لا تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة ومتوسطة الأجل قياسا بالقروض قصيرة الأجل والتي تؤدي إلى إرباك في إدارة سيولتها بسبب حجم اضطرارها إلى التشديد السريع والمتكرر.
- ❖ يتناسب حجم الائتمان وحلول مدنه مع الأغراض التي تقف ورائه إذ تتمثل هذه الأغراض في تمويل المباني والأراضي التي تكون مدة قروضها طويلة.
- ❖ تنظم عملية الاقتراض وفق جدول زمني لتشديد الأقساط المستحقة، ولا يتمكن البنك من معالجته بالتشديد قبل فترة الاستحقاق، وفي حالة عدم التشديد فإن البنك يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد وعدم العجز مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المؤسسة وعدم إرباك سيولتها.
- ❖ تتطلب عمليات التطور الفني والتقني واستبدال الآلات والمعدات، ونظرا لارتفاع تكاليف الشراء فإن المؤسسات تلجأ إلى البنوك للحصول على الائتمان الاستثماري لتمويل هذه العمليات.
- ❖ يؤدي الائتمان الاستثماري على استثمار الفائض النقدي من قبل المنشآت المقترضة والأفراد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بسيولة نقدية.

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1989، ص: 107.126.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل، الطبعة الأولى عمان، 2000، ص: 125-126.

❖ يؤدي الائتمان الاستثماري إلى زيادة إنتاجية ربحية رأس المال إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتمويل رأس المال من شخص إلى آخر.

ويتضح مما سبق أن عملية منح القروض الاستثمارية بنوعيها المتوسطة وطويلة الأجل، تعتبر من الوظائف الأساسية للبنوك كما لها أهمية بالغة في تحقيق العائد والربح.

المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القروض الاستثمارية.

أولا: شروط ومعايير منح القروض الاستثمارية.

لقبول طلب الحصول على القرض ينبغي توفر الشروط الآتية:

1. **معايير متعلقة بالعميل:** يمكن ذكر هذه المعايير من خلال ما يلي:

❖ **شخصية العميل:**

تتسم شخصية العميل في الصفات التي تكشف عن رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، فقد تكون قدرة العميل على السداد مؤكدة بينما رغبته عن السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة.[1]

❖ **قدرة العميل في الدفع:**

تكمن قدرة العميل في مدى إمكانية تسديد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة ويجب تحليل العوامل التالية للتعرف على قدرة العميل على الدفع:[2]

- أهمية العميل وقدرته على الاقتراض.
- القدرة على السداد.
- المقدرة على توليد الدخل.

❖ **رأس المال:**

جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض هي رأس المال وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه إلى قيمة رأس المال الذي يملكه.[3]

---

[1] رحيم حسين وسليم حمود، **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، ورقة بحث مقدمة للملتقي الوطني الأول حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، المركز الجامعي برج بوعريريج، جامعة سطيف 23-24-نوفمبر 2008 ص: 05.

[2] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**: دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص: 248.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص: 159.

الضمانات: وهو الأصل الذي يبدي العميل استعداده لتقديمه للبنك كضمان في مقابل الحصول على القرض ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من أنواع التصرف.[1]

❖ **الظروف الاقتصادية:**

إن قدرة طالب القرض على سداد التزاماته تتأثر بجملة من الظروف الاقتصادية لذا يجب التنبؤ المسبق لها.[2]

2. معايير تتعلق بالمصرف:

يحترم البنك جملة من المعايير عند منحه للقروض الاستثمارية والمتمثلة فيما يلي:[3]

❖ **تركيب الودائع لدى المصرف:** لتوقف قدرة المصرف في منح القروض على حجم الودائع، وهيكلها لديه.

❖ **رأس مال المصرف واحتياطاته:** تقل قدرة المصرف على منح القروض كلما قل لديه كل من رأس المال والاحتياطات.

❖ **السياسة الداخلية للمصرف المتعلقة بالسيولة:** تلجأ المصارف إلى تخفيف سياستها الائتمانية بالاحتفاظ بسيولة عالية للحد من قدرة المصرف على منح الائتمان.

❖ **السياسة الإدارية في الصرف:** وهي سياسته الخاصة بتحديد الائتمان وكميته وحالات منحه، والحصول على الضمانات.

---

[1] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 1996، ص: 222.

[2] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 165.

[3] حمزة محمود التربيدي، **أساسيات الإدارة الحالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2001، ص: 237.

ثانيا: إجراءات منح القروض الاستثمارية وتحصيلها.

يمر بمنح القروض عدة مراحل يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (01): إجراءات منح القروض الإستثمارية

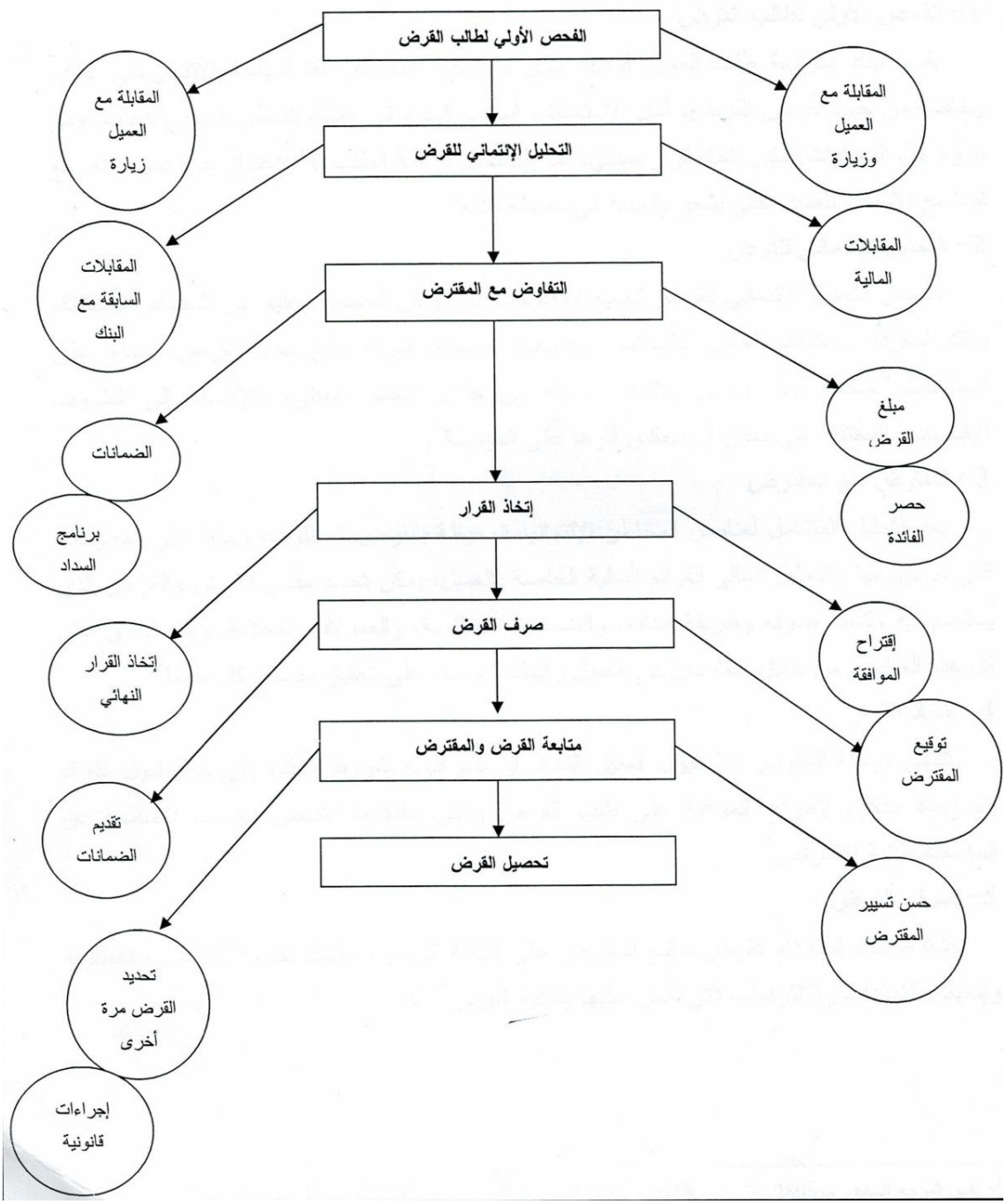

من خلال الشكل يتضح أن هناك مجموعة من الإجراءات المتبعة لمنح القروض الاستثمارية ويمكن ذكرها فيما يلي:

1. الفحص الأولي لطالب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الائتمان في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض لأجل الاستحقاق أسلوب السداد في عملية الفحص المبدئي للطلب، وفي هذه المعطيات يمكن اتخاذ قرار مبدئي، إما باستكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن عدم قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.[1]

2. التحليل الائتماني للقرض: يتضمن التحليل الائتماني للقرض تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، وذلك لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية، شخصيته، سمعته، قدرته على سداد القرض، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على المؤسسة.[2]

3. التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب، وبناءا على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والفرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المطلوبة، والعمولات المختلفة، ويتم الانفاق على كل هذه العناصر من خلال التفاوض بين العميل والبنك للتوصل على تحقيق مصالح كل منها.[3]

4. اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المؤسسة طالبة الاقتراض.[4]

5. صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستبعاد التعهدات والالتزامات التي تنص عليها اتفاقية القرض.[5]

6. متابعة القرض والمقترض: يكون بالتعرف على المركز المالي للعميل وأي تغيرات يمكن أن تؤثر في قدرته على سداد القرض وفوائده في المواعيد المتفق عليها لهذا فإن متابعة القرض تهدف إلى التأكد من استمرار ومتانة المركز المالي للعميل وحسن سمعته ومركزه التنافسي في السوق.[6]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **المرجع السابق**، ص: 280.

[2] **نفس المرجع السابق.**

[3] **نفس المرجع السابق.**

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص: 135.

[5] محمد صالح الحسناوي وسيد عبد الفتاح عبد السلام، **مرجع سابق**، ص: 281.

[6] عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحمد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص: 174.

7. تعجيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذ لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة أو تأجيل القرض مرة أخرى.[1]

مما سبق يتضح أن منح القروض الاستثمارية تحكمه مجموعة من الإجراءات لابد من تطبيقها حيث تبدأ من الفحص الأولي للقرض إلى غاية تحصيله ولضمان تحصيله يجب التحليل المالي لطالب هذا النوع من القروض.

المطلب الثالث: مخاطر القروض الاستثمارية الحلول المقترحة للحد منها.

1. مخاطر ائتمانية: نشأت المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا راجع لعدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده وفي تاريخ الاستحقاق المحدد أو أن له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.[2]

2. مخاطر متعلقة بالقرض: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

❖ **خطر مالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها وهذا بدراسته الميزانيات، جدول التمويل، حسابات النتائج...إلخ.

❖ **خطر الإدارة:** هي المخاطر المتعلقة بنوعية الإدارة والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة لأن عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.[3]

❖ **خطر عدم التسديد:** تتمثل في الخسارة التي يمكن للبنك أن يتحملها نتيجة افلاس المقترض التي قد يكون فردا أو مؤسسة أو هيئة، وينتج هذا الخطر عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته والناتجة عن

---

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، **المرجع السابق**، ص-ص: 174-175.

[2] حمزة محمود الزبيري، **إدارة المصارف إستراتيجية- تعبئة الودائع وتقديم الائتمان-**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق عمان 2000، ص: 210.

[3] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني -الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية -**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص: 362.

عدم مراقبة التدفقات النقدية الناتجة عن استعمال القرض وبالتالي عدم وصولها للبنك والذي يعتبر الخطر الأكثر ضررا لأنه يعبر عن عجز نهائي كلي أو جزئي للمقترض وهلاك كلي للمصرف.[1]

3. مخاطر متعلقة بالبنك:

❖ **مخاطر انعدام السيولة:** إن السيولة مرتبطة بنقص وندرة الموارد وقدرة البنك على اتجاه الأموال الضرورية ومخاطر السيولة تعرف على أنها مخاطر نشاط البنك في السوق غير الرسمي حيث يؤثر على أسعار هذه السوق بشكل مباشر ومن العوامل المؤثرة على السيولة في أي بنك وهي وكالآتي:[2]

- فقدان الثقة اتجاه البنك من شأنه أن يجعل الزبون يقوم بسحب واسع لودائعه.
- لا يمكن للبنك الاستمرار ولو لساعات عند انعدام السيولة والتي تؤدي إلى إفلاسه ولها تأثيرات ندرجها فيما يلي:

– لا يستطيع البنك استعادة الثقة اتجاه زبائنه، لأنه لكي يحافظ عليهم يجب أن يضمن لهم السيولة الكافية.

– لا يستطيع البنك أن يضمن توزيع القروض ولا الأخذ بوعود التمويل.

❖ **مخاطر تذبذب معدل الفائدة:** عندما يقرض البنك بمعدل فائدة ثابتة ويعيد التمويل بمعدل فائدة متغير في هذه الحالة يكون أمام خطر ارتفاع معدل الفائدة أو انخفاضها.[3]

❖ **مخاطر تغير سعر الصرف:** إن امتلاك البنك الحقوق أو الديون بالعملة الصعبة يؤدي إلى حدوث مخاطر الصرف التي تنتج عن تغير سعر الصرف للعملة الوطنية يحقق ربحا في الصرف وانخفاضه يؤدي إلى تحمل الخسائر.[4]

ثانيا: الحلول المقترحة للحد من مخاطر القروض الاستثمارية:[5]

يمكن الحد من مخاطر القروض الاستثمارية وتجنبها والتحكم فيها من خلال:

❖ بعد اتمام الموافقة على الحد الائتماني اللجوء إلى استخدام التسهيلات الائتمانية.

---

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 214.

[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك– منشأة المعارف**–، الإسكندرية، 2005، ص: 211.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص: 215.

[4] مهند لقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية**، دار الحرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 240.

[5] سمير الخطيب، **مرجع سابق**، ص: 149–150.

❖ يتم وضع مبالغ ائتمان فعلية حيث يتم الموافقة عليها ولا يجب أن يتعدى إجمالي مخاطر الائتمان حدود هاته المبالغ.

❖ تقوم الإدارة العامة للبنك بوضع هيكل الأهداف المحفظة الائتمانية.

❖ من خلال الإرشادات المتعلقة بالقروض الجديدة الموجهة لتسمية المشاريع ومن خلال تخفيض الائتمان يتم مراقبة هيكل المحفظة الائتمانية.

❖ المخاطر التي يمكن التقليل منها بإجراءات أخرى مناسبة وموثوقة، ومن خلال عدة إجراءات للحد منها.

مما سبق يمكن القول أن مخاطر القروض يمكن معالجتها بعدة طرق تمكن من الوقاية منها أولا وذلك من خلال تفادي أو تحاشي المخاطر أو الحد منها بعدة إجراءات أو طرق.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الدعائم الأساسية لمنهجية الدراسة العلمية، وتوجد بعض الدراسات العربية و الأجنبية التي تناولت موضوع القروض الاستثمارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لمعرفة كيفية الاستفادة منها ، حيث تناولت كل دراسة القيم الأساسية للموضوع المدروس والنتائج المتوصل إليها، وكذلك التوصيات لهذه الدراسة ثم التعقيب عليها وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المطالب الموالية:

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة؛

المطلب الثاني : التعقيب على الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

تعددت الدراسات العربية في هذا المجال حيث لأهمية المتغيرات المدروسة تم انتقاء الدراسات العربية الآتية:

أولا: سري نعمة نور، حمزة فائق وهيب، السياسات التفاوضية لمنح القروض الاستثمارية، دراسة حالة المصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الخليج التجاري، مجلة دراسات محاسبة ومالية، جامعة بغداد، العراق، العدد...، 2016.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى أن مرحلة التفاوض تكتسب أهمية كبيرة في القروض الاستثمارية نظرا لضخامة المبالغ الممنوحة وضرورة الحصول على الضمانات الكافية للإقراض ووضع أفضل الشروط، وهذا تقتضي أن يكون مصرف سياسته التفاوضية ذات المبادئ الثابتة التي توازن بين طلبات الزبائن والحفاظ على الحصة السوقية وتحقيق الأرباح وتجنب التعثر والخسائر ما تم التطرق إلى مفهوم القروض الاستثمارية وإجراءات منحها ومفهوم عملية التفاوض لمنح القروض وقد تضمن الجانب العملي إعداد استمارة فحص تتكون من أسئلة تتناسب مع المنهجية التي أعدها الباحثان وتم توجيهها إلى المسؤولين عينة الدراسة المكونة من مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف الخليج التجاري وقد توصل الباحثان إلى أهم النتائج الموالية:

- المفاوضات تقود دائما إلى حصول المصرف على ضمانات كافية لاسترداد القروض الاستثمارية وفوائدها.
- ضرورة أن تتصف السياسات التفاوضية بالمرونة على أن يكون المجال واسعا للاعتماد من المفاوض وان لا تتقاطع مع السياسات العامة للمصرف.

ثانيا: مسعود أميرة معيزة، نظرية الإشارة كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات، دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد16، الصفحة 131-104-2001.

الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية يتمثل في تحليل العوامل المفسرة لإشكالية محدودية لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للقروض البنكية لتمويل احتياجاتها الاستثمارية، حيث ارتكز هذا التحليل على نظرية الإشارة ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المتغيرات التالية: رقم الأعمال، الائتمان التجاري والنتيجة الصافية كعوامل مفترضة لتفسير مدى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على القروض الاستثمارية ولتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المقترحة وقيمة القروض المقترحة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم الاعتماد على دراسة ميدانية من المؤسسات ص.و.م ثم اختيار صحة الفرضيات وفقا للنموذج النظري المقدم باستخدام نموذج الانحدار وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- التعامل مع أكبر عدد من الموردين يزيد من إمكانية الحصول على قروض استثمارية.

ثالثا: عبد الحكيم عمران، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في الإستراتيجية، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2007.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ومعرفة مدى أهمية الإستراتيجية لهذا القطاع وتوجيه أصحاب القرار على جميع المستويات وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها، وقدا اعتمدت على استخدام المناهج التالية: المنهج الوصفي: في وصف وتعريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة، والصعوبات التي تواجهها وتصنيفاتها المختلفة كما استخدم المنهج التاريخي للتطرق إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما منهج دراسة الحالة من خلال عرض كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح بما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها أن التوجه الاستراتيجي لبعض البنوك العمومية نحو تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة، حيث وجدت الدراسة أنه على مستوى أغلب البنوك محل الدراسة لا يوجد إطار واحد مكلفا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: رجال السعدي، براك سامي فؤاد، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل مهم للتسويق الاقتصادي" دراسة مقارنة بين مختلف البنوك العمومية بولاية أم البواقي"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية الصفحة 484-455 العدد 4، 2014.

يتوفر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسائل متنوعة لتمويل مما يسمح لها بالمفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة وبالتالي اتخاذ القرار الذي يتناسب والأهداف المسيطرة، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة التي تعتبر من أهم مصادر التمويل التي يخصص الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف التأسيس التي تكون ذات تكلفة عالية لذلك تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية كالقروض البنكية التي تعتبر المصدر الخارجي الأساسي لتمويل هذه المؤسسات، وغي هذا المجال عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء هياكل خاصة بدعمها وإتباع سياسة تحويلية تهدف إلى توفير التحويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات خاصة باعتبار أن هذه المؤسسات تعد مدخلا أساسيا من مداخل التشريع الاقتصادي خاصة في ظل انهيار أسعار البترول في الآونة الأخيرة أما عن واقع تمويل البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أم البواقي في البنك الجزائري الخارجي وكالة أم البواقي رقم:051 يؤدي دورا إيجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية إلا أنه يبقى محدودا نوعا ما.

المطلب الثاني : التعقيب على الدراسات السابقة.

تناولت الدراسات السابقة موضوع التمويل البنكي بما فيه القروض الاستثمارية من عدة جوانب، حيث تعرضت بعض الدراسات إلى السياسة التفاوضية لمنح القروض الاستثمارية كدراسة **سري نعمة نور، حمزة فائق وهيب**، و التعرف على نظرية الإشارة لتفسير مدى اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كما ورد في دراسة الباحثة **مسعود أميرة** و تعرضت دراسات أخرى إلى ، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل مهم للتسويق الاقتصادي كما في دراسة **رجال السعدي، براك سامي فؤاد**، وفي دراسة **عبد الحكيم عمران**، تناول الباحثان إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و أما الدراسة الحالية فتركز على دور القروض الاستثمارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الجانب النظري، وكذلك محاولة التعرف على مفهوم القروض الاستثمارية و مفهوم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، مع توضيح الدور الذي تساهم به في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و يتم تثمين هذه الدراسة من خلال التطبيق العملي والميداني على وكالة تبسة 419 تبسة. التابعة للبنك الوطني الشعبي–

خاتمة الفصل الأول

من خلال دراسة هذا الفصل ومعرفة الاهتمام الكبير الذي تحظى به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم التي تحظى من قبل الدولة إلا أن هناك صعوبات ومشاكل تعترض هذه المؤسسات وعلى ضوء هذه المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بذلت الدولة مجهودات كبيرة من أجل إنعاش هذه المؤسسات، ولمعالجة هذا المشكل قامت السلطات المعنية باستحداث آليات تمكن تلك المؤسسات من إيجاد مصادر تمويل جديدة عن طريق إنشاء صناديق جديدة تضمن القروض من طرف البنوك منها القروض الاستثمارية والتي تعتبر المهمة الأساسية التي ترتكز عليها عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتظهر أهميتها في تحويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه مجموعة من المخاطر تتعلق بالبنك أو المقترض ومنه للتقليل من حدة المخاطر لا بد من إيجاد حلول لمعالجة مخاطر القروض الاستثمارية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة 491"

مقدمة الفصل الثاني:

للبنك الوطني الجزائري دورًا فعالا في إحداث التنمية الاقتصادية فهو يحتل مكانة استراتيجية ضمن الجهاز البنكي وتتفرع منه عدة وكالات تتواجد على كافة أنحاء التراب الوطني وتعتبر وكالة تبسة 491 BNA إحدى أهم الوكالات حيث تقوم بمزاولة نشاطها البنكي وذلك بتقديم الخدمات البنكية المختلفة وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية عل مستوى ولاية تبسة ولإسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي تم اكتشاف مدى مساهمة البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة –491– في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف إبراز جملة من الإجراءات التي تتبعها الوكالة محل الدراسة عند منح قرض استثماري كما سيتم دراسة ملف قرض استثماري على مستوى الوكالة المدروسة.

المبحث الأول BNA: تقديم البنك الوطني الجزائري – الوكالة الرئيسية تبسة 491–

يعتبر البنك الوطني الجزائري جزء من النظام المصرفي الجزائري، تطورت مهامه بتطور الإصلاحات التي مست النظام فإنه سيتم تناول التعريف بالبنك الوطني الجزائري ثم الوكالة الرئيسة على مستوى ولاية تبسة موقع التربص واهم مهامها ووظائفها من خلال الهيكل التنظيمي وذلك من خلال النقاط الثلاث الآتية:

- التعريف بالبنك الوطني الجزائري؛
- التعريف بالوكالة الرئيسية تبسة –491–؛
- الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية تبسة – 491–

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

قبل التطرق إلى الوكالة الرئيسية للبنك الوطني الجزائري بولاية تبسة – 491– أحد فروعه وموقع التربص لا بد من التعريف بالبنك بصفة عامة. ويتم التعريف به من خلال التعرض إلى:

- نشأة البنك الوطني الجزائري؛
- مهام البنك الوطني الجزائري؛
- مكانة البنك الوطني الجزائري.

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أول البنوك التجارية التي أنشأت في الجزائر المستقلة، حيث جاء هذا البنك في 13 جوان 1966، معوضا للبنوك الأجنبية التي توقف نشاطها بعد الاستقلال لتستبدل به وهي[1]:

- القرض العقاري للجزائر وتونس.
- القرض الصناعي والتجاري.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا.
- بنك باريس وهولندا
- مكتب معسكر للخصم.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص: 189 188.

وبهذا أنشأ البنك الوطني الجزائري.

ثانيا: مهام البنك الوطني الجزائري

باعتبار البنك الوطني الجزائري بنك تجاري، فقد كانت له صفة بنك الودائع حيث يقوم بجمعها ومنح القروض قصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي حيث بدأ في تولي هذه المهمة سنة 1967، وفي سنة 1968 أحتكر البنك التمويل الفلاحي إلى حين إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وانتقال مهمة تمويل القطاع إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وكما تحدده المادة 05 من القانون الأساسي للبنك الوطني الجزائري هو بنك للودائع، حيث يقوم بكل الوظائف البنكية التي تخول لمثل هذا النوع من البنوك فمن ناحية جمع الموارد بإمكانه استقبال الأموال من الجمهور في شكل ودائع، إما من ناحية الإقراض بإمكانه منح مختلف القروض والتسبيقات بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية فهي تعالج كل عمليات لصرف وتسوية المعاملات مع الأطراف الأجنبية إلى جانب ضمان العمليات العادية مثل عمليات الصندوق والتسديد عن طريق الشيكات والتحويلات والتوطين البنكي ... الخ من العمليات البنكية.[1]

وقد قام قانون النقد القرض بتحديد مهام كل البنوك التجارية الجزائرية على وجه العموم بما فيها البنك الوطني الجزائري، حيث تتضمن العمليات المصرفية وفقا لهذا القانون ما يأتي[2]:

- تلقي الأموال من الجمهور وكذلك وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.
- القيام بكل عمليات الإقراض.
- عمليات الصرف.
- العمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة.
- الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات.

[1] A.NAAS. Le système bancaire Algérien, Edition INAS, Paris, 2003, PP: 44-48.2

[2] الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية، 1424 هـ، الموافق ل: 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، 90-10، الجريدة الرسمية رقم 52، المواد 66 إلى 72.

- الاستشارة والتسيير المالي لكل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

كما أن البنك الوطني الجزائري له مساهماته الفعالة في تمويل المشاريع من خلال منح القروض وتسهيل المعاملات الخارجية فيما يخص استيراد وسائل الإنتاج وذلك مساهمة منه في تشجيع الاستثمار ويعتبر الصندوق الجزائري للتنمية أن البنك الوطني الجزائري بنكا متعدد الأبعاد فهو بنك للودائع وبنك المؤسسات الوطنية وبنك الاستثمار باختصار هو بنك يتجه نحو السوق الداخلية والسوق الخارجية فهي حقا البنك الوطني الجزائري بسبب تعدد وتنوع أهدافها ومهامها.[1]

ثالثا: القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري

وهي تتمثل في الآتي:

1. القروض قصيرة الأجل: وهي قروض موجهة لتمويل الأصول الجارية أو خزينة المؤسسة ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ. **قروض الصندوق:** وهي قروض يمنحها البنك لعميله على حساب خزينته وبالتالي يجمد هاته الأخيرة وذلك مقابل وعد بالتسديد مع الفائدة ويمكن تصنيف هاته القروض إلى ما يلي:

- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض موجهة لتغطية العجز المؤقت في حزينة العميل أو التمويل الأصول الجارية مثل شراء المواد؛
- **القروض على المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة العميل الذي يسجل فقصا في الحزينة ناتج عن عدم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في امكانية ترك العميل لكي يكون مدينا في خدود مبلغ معين ولفترة طويلة نسبيا قد تصل إلى سنة؛
- **القروض الموسمية:** يوجه هذا النوع من القروض إلى العملاء الذين يمارسون نشاطات موسمية بمعنى أنها تستمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناتجة عن هذا النشاط الموسمي؛

[1] Abd Ikrim, NAAS, Op-cit, P:48.4

- **تسبيقات على الفواتير:** وهي قروض مضمونة برهن فواتير[1].

ب. القروض التي تتطلب ضمانات حقيقية: وهي أروض قصيرة الأجل يشترط لمنحها تقديم ضمانات عينية وهي ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- **تسبيقات على الأسهم:** وهي قروض مضمونة برهن الاسهم مثل سندال"
- **تسبيقات على الضائع:** وهي نوع قديم من القروض تقدم للعميل لتمويل مخزون معين وللحصول على بضائع كضمان للنك، ويجب على البنك التأكد من وجود هذه البضاعة في مخازن العميل والتاكد ايضا من مطابقتها للمواصفات.
- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** هي قروض توافق خصوصيات المؤسسات العمومية تمنح هذه الاخيرة برهن لصفقة عمومية وهي عبارة عن اتفاق للشراء أو تنفيذ أشغال لصالح السلطات العمومية.

ج. العروض بالتوقيع: يعني أن البنك لا يعطي قروضا وإنما يمنح ثقة فقط ويضطر لمنح النقود في حالة عجز العميل عن التسديد، تسجل القروض بالتوقيع في البنود خارج الميزانية عبارة عن وعد بالدفع لكن بمجرد الدفع الفعلي للقرض يصبح قرض الصندوق ويسجل في الميزانية ويتم تكوين مؤونة له ويمكن أن نميز نوعين أساسيين وهما:

- **الكفالة:** هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود بذمة العميل (المدين) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها ويستفيد هذا العميل من الكفالة في علاقاته مع الجمارك، إدارة الضرائب، النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية... إلخ.
- **الضمان الاحتياطي:** هو عبارة عن تعهد بضمان القروض الناتجة عن خصم الأوراق التجارية.

د. القروض التوثيقية: هي نوع من القروض تستعمل في المعاملات التجارية الدولية من أجل تصدير واستيراد البضائع والمعدات.

[1] موقع البنك الوطني الجزائري، Www.bna.dz، 2018/05/15.

2. قروض متوسطة وطويلة الأجل: تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها مدتها وموضوعها لذلك نميز طرقا أخرى لتمويلها من بينها:

أ. **القروض المتوسطة الأجل:** توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها 7 سنوات أي تمويل الأصول التي يتماشى عمرها مع مدة القرض مثل الآلات والمعدات.

ب. القروض طويلة الأجل: وهي القروض التي تتجاوز مدتها 7 سنوات ويوجه هذا النوع من القروض لتمويل نوع معين من الاستثمار[1].

ثالثا: مكانة البنك الوطني الجزائري

لقد عرف البنك الوطني الجزائري تطورا ملحوظا خلال مختلف سنوات نشاطه بزيادة إمكانياته البشرية، المادية والمالية، حيث بلغ عدد الوكالات الموزعة على مستوى التراب الوطني 169 وكالة في نهاية سنة 1999. كما أن البنك الوطني الجزائري احتل في إحصائيات تم إجراؤها حول ترتيب البنوك الإفريقية وانتقاء 200 بنك الأولى على مستوى الإفريقي لينة 2000، المرتبة الحادية عشر بإجمالي ميزانية يصل إلى4.14 مليار دولار من بين 200 بنك. [2]

وبهذا يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التجارية حتى على المستوى الإفريقي ويرجع ذلك لطول فترة نشاطه وتعدد مهامه وتطورها وانتشار وكالاته على مستوى التراب الوطني والتي تعتبر الوكالة الرئيسية لولاية تبسة إحداها وموقع التربص لذا سيتم التركيز عليها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الرئيسية تبسة –491

سيتم التعريف بهذه الوكالة انطلاقا من العناصر الآتية:

- نشأة الوكالة الرئيسية تبسة –491–؛
- مهام الوكالة الرئيسية تبسة –491–؛
- أهداف الوكالة الرئيسية تبسة –491–.

[1] موقع البنك الوطني الجزائري، Www.bna.dz،2018/05/15.

[2] ZIADY, Les 200 première banques Africaines, Economica revue, Paris,N°10-11, Août – Septembre.

أولا- نشأة الوكالة الرئيسية تبسة -491

بدأت الوكالة الرئيسية تبسة -491- مهامها بموجب القرار الصادر بتاريخ 13 أفريل 1985 وفي من أهم الوكالات الرئيسية التابعة للمديرية الهوية للاستغلال بعناية وأعطي لها الرقم الاستدلالي 491، وتتفرع منها ثلاثة وكالات فرعية هي:

- وكالة فرعية لولاية تبسة -483-.
- وكالة فرعية لبلدية ونزة -484- .
- وكالة فرعية لبلدية بئر العاتر -486-.

ثانيا: مهام الوكالة الرئيسية تبسة -491-

الوكالة الرئيسية بولاية تبسة -491- لها عدة مهام من أهمها:

- فتح الحسابات بكل أنواعها.
- إجراء كل العمليات على الحسابات التي تم فتحها، من سحب ودفع وتحويل.
- القيام بتحصيل الشيكات وعمليات التحويل.
- التعامل وفق الأوراق التجارية من خلال التحصيل والخصم.
- القيام بعمليات الصرف.
- تسهيل مخلف إجراءات التعاملات الخارجية وفقا لعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، سواء التحويلات للخارج قصد التسوية وفتح الاعتمادات المستندية وتسيير العقود التجارية الأجنبية عن طريق التحويل الحر أو التحصيل المستندي.
- العمل على توفير كل فرص التمويل من قروض قصيرة الأجل بكل أنواعها أو متوسطة الأجل سواء للقطاع العام أو الخاص.
- تسهيل التعاملات التجارية من خلال تقديم الضمانات للمتعاملين المقبلين على دخول مناقصات.
- متابعة حسابات العملاء وتسجيل المخالفات كعدم الالتزام بشروط التعاملات المصرفية مثل عدم تغطية حساب مدين، ببحث يتم تشكيل بنك المعلومات يتم توزيع محتوياته على كافة الوكالات والبنوك والمصالح الضريبية والقضائية للحذر من التعامل مع هذا النوع من العملاء.

- المتابعة الإدارية والقانونية الصارمة لمختلف العمليات المصرفية نظرا للمخاطر المصرفية العديدة التي تواجهها.
- تأجير الخزائن الحديدية.

ثالثا: أهداف الوكالة الرئيسية تبسة –491

الوكالة الرئيسية تبسة –491– باعتبارها وكالة رئيسية على مستوى الولاية فهي تقوم بأغلب الوظائف المصرفية المخولة للبنوك التجارية وذلك رغبة منها في تحقيق الأهداف الآتية:

– العمل على تحقيق الربح باعتبارها شخصية معنوية تتمتع بصفة التاجر خاصة بعد الإصلاح النقدي الذي جاء بموجب القانون رقم 86–12 الصادر في 19 أوت 1986 وإعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات بموجب القانون 88–06 الصادر في 12 جانفي 1988، وابتداء من هذا التاريخ أصبح نشاط البنوك يخضع إلى قواعد التجارة ولابد وأن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية. [1]

– السعي إلى تلبية احتياجات العملاء من خلال توفير مختلف العمليات المصرفية بكل أشكالها مع مراعاة عاملي الكلفة والزمن.

– مسايرة التطور التكنولوجي واستخدام ه لتحري السرعة والدقة في تنفيذ أنشطتها.

-إدخال تقنيات حديثة في عالم النشطة البنكية مثل البطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع الآلية ووسائل التسويات وتوفيره على مستوى الوكالات الرئيسية لتسهيل هذه العمليات (Swift) .العالمية مثل نظام السويفت.

– توفير مختلف احتياجات المتعاملين الاقتصاديين من التمويل من خلال التنويع في محفظة قروضها وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات التي تؤدي إلى تحقيق الربح وخلق مناصب الشغل. يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي تضطلع بأداء كل الوظائف المصرفية وأيضا تعمل على مواكبة التطور الاقتصادي الذي تعيشه البلاد تحاول أن تتكيف ومعطياته، فاستقلالية النظام البنكي واتخاذ المساره الأصلي في النظام المالي وأدائه لدوره في التمويل الذي خلق من

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 195.

أجله يعتبر إضافة إلى النظام البنكي وهذا ما ينعكس على كل المجالات الاقتصادية وفي نفس الوقت سوف يضاعف من مسؤولية البنوك التجارية التي كانت لا تفكر في تحمل الخسائر من عدمه كون الدولة كانت دائما العون الذي يعمل على تغطية العجز الذي تقع فيه، لكن المعطيات الحديثة تعني ضرورة العمل والسيطرة على الوظائف المصرفية وحتما الماطر المرافقة لها ومنها على وجه الخصوص خطر القرض أو خطر عدم التسديد والذي يحتاج إلى نظام يتكامل فيما بينه ليساعد على التحكم في هذا الخطر ولذا سيتم التطرق إلى الهيكل التنظيمي بالوكالة ودراسة وظيفة الإقراض وموقعها من الهيكل التنظيمي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية تبسة –491

يوضح الهيكل التنظيمي بالوكالة أهم الأنشطة موزعة على مختلف المصالح وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01) حيث يظهر الهيكل التنظيمي مشكلا من:

- مصلحة الادارة العامة ؛
- العلاقات مع الزبون ؛
- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة العمليات مع الخارج؛
- مصلحة التعهدات الإدارية والقروض.

أولا– الإدارة العامة

يتواجد على رأس الإدارة العامة المدير المسؤول الأول على حسن سير مختلف الأنشطة بالوكالة والسهر على تنفيذ أوامر ولوائح البنك المركزي والمديرية الجهوية للاستغلال بعناية و يساعده في أداء مهامه نائبين أحدهما يشرف على كل ما يتعلق بمصلحة الصندوق و الآخر يشرف على مصلحة القروض والتعهدات، وتتلخص أهم مهام مدير الوكالة في:

– متابعة ومراقبة نشاط الوكالة وإشرافه على كل العمليات بها، التي لا يمكن أن تتم دون موافقته وتوجيهه بسبب خطورة التعاملات البنكية وضرورة متابعتها من خلال السهر على تطبيق القوانين السارية. – السهر على ضرورة سرعة معالجة العمليات بالوكالة.

– السهر على حسن التسيير المالي للوكالة وميزانيتها.

-السهر على احترام التوجيهات و تحقيق الأهداف المرسومة.

– المتابعة الصارمة لحالات عدم سداد القروض.

وعليه على مدير الوكالة أن يعمل على تطبيق المهام الموكلة إلي وإلى موظفيه بصرامة وفعالية ، حيث يتم هذا العمل بمساعدة الأمانة العامة و هي أعلى اتصال مباشر مع المدير العام وتوكل مهامه – المدير – في حال غيابه إلى نائب المدير المسؤول الثاني في الوكالة والذي تفوض له أهم مهام المدير لضمان حسن سير الوكالة في حال غيابه وأيضا مساعدته في أداء مهامه السابقة، و تتمثل الأقسام التي تعمل تحت إشرافه في:

1. **مصلحة الإدارة**

تتمثل باختصار مهام هذه المصلحة في تسيير مختلف الموارد البشرية والمادية بالوكالة من. مستخدمين، أمن ونقل.

2. **فرع التعهدات والمنازعات**

يهتم هذا الفرع بالجوانب القانونية للنشاط البنكي ومتابعة سير الأنشطة بالوكالة ومن مهامه:

- استقبال اعتراضات الضرائب
- استقبال اعتراضات الضمان الاجتماعي.
- تحصيل الضمانات المطلوبة عند منح القروض.
- العمل على تحصيل القروض المتعثرة وديون النزاعات.
- متابعة حسن تطبيق الشروط البنكية بصفة عامة.
- التأكد من نظامية ملفات القروض على الصعيد الإداري، الجبائي والحاسبي.
- متابعة تطور المؤسسات التي يتم تمويلها (زيارات ميدانية، معلومات استقصائية...الخ).

3. **فرع المراقبة**

تهتم هذه المصلحة بمراجعة ومراقبة العمليات الحسابية اليومية المنجزة من طرف جميع المصالح وتسوية جميع النقائص.

ثانيا- مصلحة الصندوق

تتمثل مهام هذه المصلحة في استقبال العملاء ومعرفة احتياجاتهم واستعلاماتهم المتعلقة بالخدمات المقدمة على مستوى المصرف وإجراء مختلف العمليات المتعلقة بالحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة و كذلك تحديد قيمة الأموال الموجودة في الصندوق يوميا وذلك بمساهمة:

- **فرع الشبابيك** على مستوى هذا الفرع يتم التعامل مع الزبائن مباشرة من خلال شباك إيداع النقود وشباك السحب ومهمته صرف الأموال وتكون هذه العمليات بمختلف العملات الوطنية والأجنبية.
- **فرع التحويلات** يقوم على تحويل أموال العملاء من حساب إلى حساب آخر داخل الوكالة ذاتها أو ما بين الوكالات. 3
- **فرع المحفظة** يستقبل هذا الفرع مختلف الأوراق التجارية التي تحصل في نفس الوكالة أو في وكالات أخرى.
- **فرع المقاصة** يختص هذا الفرع بتسوية معاملات البنوك عن طريق البنك المركزي.

ثالثا- مصلحة العمليات

مع الخارج تهتم هذه المصلحة بمختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير وعمليات الصرف والتحويلات بالعملة الصعبة أي الإشراف على كل التعاملات الخارجية من استيراد وتصدير وتوفير أساليب الدفع من اعتمادات مستندية، تحويل حر وتحصيل مستندي حسب الاتفاق بين الطرفين واللوائح السارية.

رابعا- مصلحة التعهدات والقروض

هذه هي المصلحة التي تظهر من خلالها وظيفة الإقراض بالوكالة وهي تهتم بدراسة ملفات القروض بمختلف أنواعها ومن طرف كل المتعاملين، بالإضافة إلى دراسة إمكانية استمرار الوكالة في الإقراض وتنقسم هذه المصلحة إلى فرعين.

- **فرع القطاع العام**

تنحصر مهام هذا الفرع في استقبال طلبات الإقراض من طرف المؤسسات العمومية والعمل على دراستها وتحليلها إصدار القرار حول إمكانية منح القرض من عدمها أيا كان نوع القرض.

- **فرع القطاع الخاص**

بعد الإصلاحات التي مست النظام البنكي فتح أمام البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك الوطنية فرص تمويل القطاع الخاص وذلك من خلال توفير كل أنواع القروض قصيرة الأجل والمتوسطة الجل والتي خصصت لتمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم على مستوى الفرع استقبال الطلبات ودراستها من كل النواحي إدارية، قانونية ومالية.

خامسا– مصلحة العلاقات مع الزبون

و تتمثل مهام القائم بهذه المصلحة في ما يلي:

- جلب عدد اكبر من التعاملات و تلبية حاجات و رغبات زبائن البنك؛
- التعرف على ردة الفعل حول الحملة الترويجية قبل القيام بها و ذلك للتأكد من صحة الوعود التي سوف تطلقها الحملة؛ – القيام بفحص الخدمة و التعرف على العناصر و المفاتيح الرئيسية فيها و التي يمكن أن تركز عليها حملات الترويج.
- القيام ببحوث دورية تهدف إلى تقييم تأثير المزيج التسويقي للمؤسسة على مستويات توقعات الزبائن مثل التعرف على تأثير الأسعار.
- فهم توقعات الزبائن و معرفة اهتماماتهم و شرح طبيعة الخدمات المقدمة لهم، أو شكرهم على اختيارهم الخدمات البنك، لأن الاتصال الدائم بالزبائن يجنب البنك الوقوع في مشاكل محتملة عند تقديم الخدمة.
- أداء الخدمة بشكل صحيح و من أول مرة أي ذات درجة عالية من الاعتمادية , اضافة الى وجود ثقة عالية بالمؤسسة.

- التعرف على التوجهات العامة للزبائن و المنافسين كذلك و التي يمكن أن يستفيد منها البنك في تعديل استراتيجياته الحالية و وضع استراتيجيات مستقبلية.
- معرفة ما إذا كان الزبون راض أم يحتاج الأمر مراجعة لتجنب تكرار نفس الأخطاء في المستقبل .

- اعطاء أهمية لشكاوي العملاء و انتقاداتهم و امكانية وضع الحلول اللازمة و المناسبة بأسرع وقت ممكن، وأخذ مقترحاتهم حول الخدمة المقدمة بعين الاعتبار.
- تحليل أسباب توقف بعض الزبائن عن التعامل مع البنك، والبحث في الطرق الكفيلة باسترجاع ثقتهم و رضاهم عن الخدمات التي يقدمها.

من خلال تفحص الهيكل التنظيمي فإن الوكالة تمارس اغلب الوظائف المصرفية التقليدية المتمثلة في الودائع و القروض، فهي لم تهمل جانب الإقراض الذي خصصت له مصلحة منفردة بدارسة وتحليل ملفات القروض مهما تنوعت أطرافها لكن ما يمكن ملاحظته عدم توفر فروع بالمصلحة لدراسة ومواجهة المخاطر الاقراضية على الرغم من أهميتها وضرورة توفير يد عاملة متخصصة وذات كفاءة تسهر على ذلك.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية – 491–

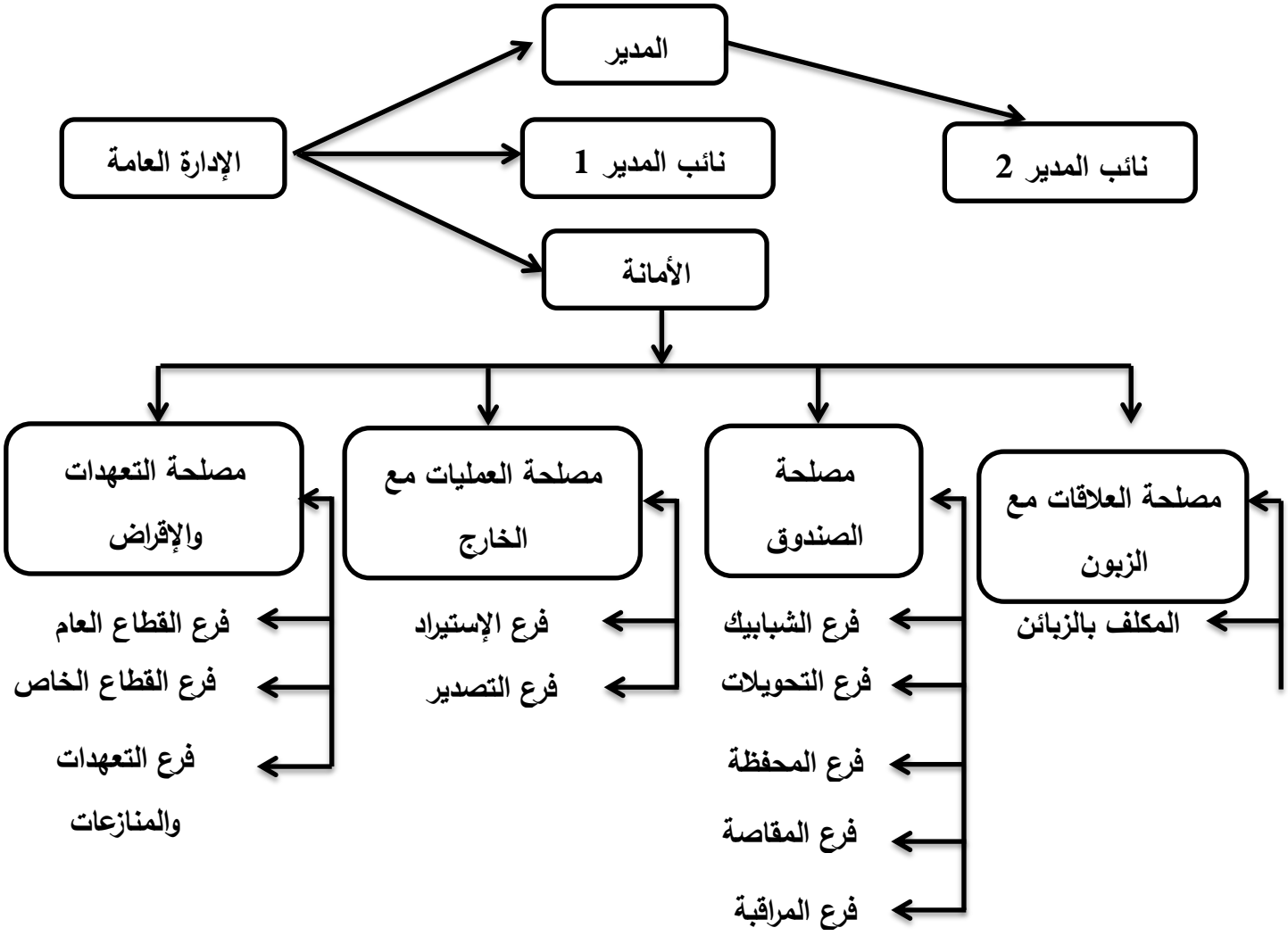

المصدر : BNA, circulaire N2124 du 12/05/2016

المبحث الثاني: تقيم الوكالة – 491 – تبسة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن اتخاذ قرار منح القرض يعتمد على التحليل المالي وذلك بتشخيص الحالة المالية لمشروع ما خلال فترة إنجاز المشروع وبواسطة دراسة تفصيلية للبيانات المالية التي يعمل في إطارها المشروع، حيث يعتمد في هذه الدراسة على استخدام أدوات التحليل المالي للوصول إلى النتائج التي يمكن من خلالها إصدار حكم على الوضعية المالية للمشروع واتخاذ قرار منح القرض أولا.

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري

1. الوثائق القانونية والإدارية:

1- طلب كتابي موقع من العميل متضمنا طبيعة المساعدة المطلوبة ومبالغها ومدتها، أهدافها وشروط سدادها.

2- الوضع القانوني للأشخاص الاعتباريين.

3- السجل التجاري.

4- محضر الاجتماع العام للمساهمين الذي يمنح مديري الشركة صلاحيات عقد قروض ومنح ضمانات، إذ لم ينص النظام الأساسي على هذا الحكم.

5- نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية (BOAL).

6- السيرة الذاتية للقادة ونسخ من وثائق الهوية.

7- المؤهلات والخبرة المهنية للمروج في المجال المستمر.

8- سند ملكية أو إيجار العقار لإيواء النشاط الذي قام به محترف (خبير) معتمد حسب الأصول بهدف ضمان محتمل.

9- نسخة من قرار منح المزايا الصادر عن ANDI أو CNI (إن وجد)

10- الموافقة أو أي متند أخر يخول المستثمر بتنفيذ النشاط المخطط له

2. المسندات المحاسبية والمالية:

1- الدراسة الفنية والاقتصادية والمالية للمشروع موقعة ومختومة حسب الأصول من مكتب التصميم.

2- الميزانية الافتتاحية والميزانية المؤقتة على مدى فترة القرض.

3- الفاتورة الأولية أو عقد شراء المعدات الحديثة (أقل من 3 أشهر)

يجب أن يكون كل بند مدرج في الهيكل مبررا مسبقا بالفواتير أو عروض الأسعار.

4- سعر وصفي وتقديري لأعمال البناء والهندسة المالية.

5- أرصدة وملحقات الضرائب لأخر ثلاث سنوات مالية مغلقة عندما يكون هناك طلب للحصول على ائتمان تمديد.

6- خبرة المديرين الداعمة للعمل الذي تم تنفيذه بالفعل والعمل لا يزال يتعين القيام به.

7- خطة التمويل.

3. المستندات الفنية:

1- رخصة البناء سارية المفعول.

2- إذن الامتياز الصادر من السلطة المختصة,

3- الجدول الزمني لتنفيذ لمشروع.

4. المستندات الضريبية وشبه الضريبية حسب الأصول

1- مصادقة الشهادات الضريبة وشبه الضريبة حسب الأصول.

2- جدول السواء المتأخر عن موعد استحقاقه المتعلق بالضريبة أو الدين الاجتماعي المعتمد من قبل المنظمة المعنية.

المطلب الثاني: التحليل المالي لقرض إستثماري

أولا: الدراسة الفنية للمشروع:

1- **نوع المشروع:** استثماري سياحي حيث يعتبر من أهم الأشكال لتحريك عجلة القطاع والذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول إلى الأمام فالاستثمارات السياحية جزأ لا يتجزأ من الاستثمار الكلي لأي دولة حيث تنظر الحكومات إلى الاستفادة من خاصية تشابكه مع القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى الأمر

الذي يتطلب الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الاستفادة القصوى من الأثر المضاعف للاستثمار السياحي على باقي القطاعات خاصة الصناعية وذلك تقلل من حدة التبعية للخارج.

2- **موضوع النشاط: سياحي**

3- قيمة القرض: 800000000

4- **موقع المشروع:** حي الأمير عبد القادر طريق قسنطينة تبسة

5- **تاريخ الإنشاء:** 24/ 10/ 2012

6- رأس المال: 10000000

7- **مدة القرض:** 5 سنوات

8- **الضمانات المقترحة: قطعتين أرض ورهن القاعدة التجارية**

9- **قيمة الفائدة: 40000000**[1]

ثانيا: تطور رقم أعمال المشروع

الجدول رقم (02): تطور رقم أعمال المشروع

السنوات / مؤشر	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	47,757	30,006	28,137	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة 491.

الشكل رقم (03): تطور رقم أعمال المشروع

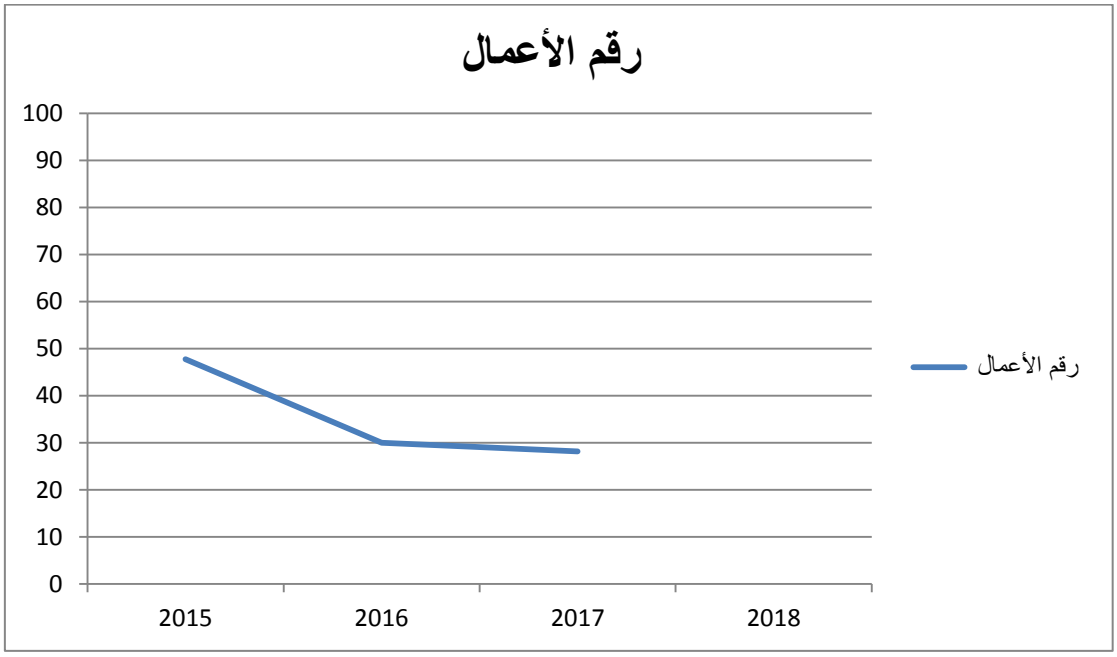

ثالثا: الدراسة المالية للمشروع:

الجدول رقم (03): الميزانية المحاسبية للسنوات الثلاث المدروسة

	المبالغ		
الأصول	2016	2017	2018
أصول غير متداولة:			
تثبيتات عينية	15903752,86	11059544,28	1900026,75
تثبيتات جارية	-	-	14118627,21
قيم أو موجودات	332895,90	1837212,15	1835750,90
موجودات ضرائب مؤجلة	0	0	0
مج الأصول الغير متداولة	16236648,76	12896756,43	17854404,86
الأصول المتداولة:			
زبائن	4972655,00	-	2904131,00
مدينون آخرون	9725982,78	10834853,23	5949123,08
ضرائب	410693,27	507287,07	1368432,34
أصول متداولة أخرى	17677595,84	20639586,73	35391288,65

مج الأصول المتداولة	32786926,89	31981727,03	45612975,07
مج الأصول	49023575,65	44878483,46	63467339,93
الخصوم			
الأصول الخاصة	2016	2017	2018
رأس المال صافي الربح حقوق ملكية أخرى	100000,00 1470394,97 2523949,61	100000,00 990217,84 1470394,97	100000,00 -1191981,60 1127474,96
مج الأموال الخاصة	4094344,58	2560612,81	35493,36
خصوم غير متداولة ديون مالية	-	-	5000000,00
مج الخصوم الغير متداولة	-	-	5000000,00
خصوم متداولة مورد وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى	28766954,80 1001960,34 15160315,93	33721180,91 361206,34 8235483,40	5281900,00 490632,78 7658953,79
مجموع الخصوم المتداولة	44929231,07	42317870,65	13431846,57
مجموع الخصوم	49023575,65	44878483.46	63467339,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

رابعا: الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (04):الميزانية المالية المختصرة

الأصول	2016	2017	2018
الأصول الثابتة	16236648,76	12896756,43	17854404,86
قيم قابلة للتحقيق	32786926,89	31981727,03	45612935,07
مجموع الأصول	49023575,65	44878483,46	63467339,93
الخصوم			
الأصول الخاصة	4094344,58	2560612,81	35493,36

ديون طويلة الأجل	-	-	50000000,00
ديون قصيرة الأجل	44929231,07	42317870,65	13431846,57
مجموع الخصوم	49023575,65	44878483,46	63467339,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

خامسا: حساب النسب لمالية

الجدول رقم (05): حساب النسب لمالية

النسب المالية	الصيغة	2016	2017	2018
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	0,25	0,19	0,00
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	0,09	0,06	0,00
نسبة القدرة على السداد	مجموع الخصوم/ مجموع الديون	1,09	1,06	1,00
نسبة المردودية المالية	نتيجة صافية/ الأموال الخاصة	0,35	0,83	0
رأس مال العامل	أموال دائمة – الأصول الثابتة	-12142304,18	-10336143,62	-17818911,5
احتياج رأس مال العامل	احتياجات الدورة – موارد الدورة	-12142304,18	-10336143,62	32181128,5
الخزينة	رأس مال العامل- حتياج رأس مال العامل	0	0	-50000040

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

الشكل رقم (04): حساب النسب لمالية

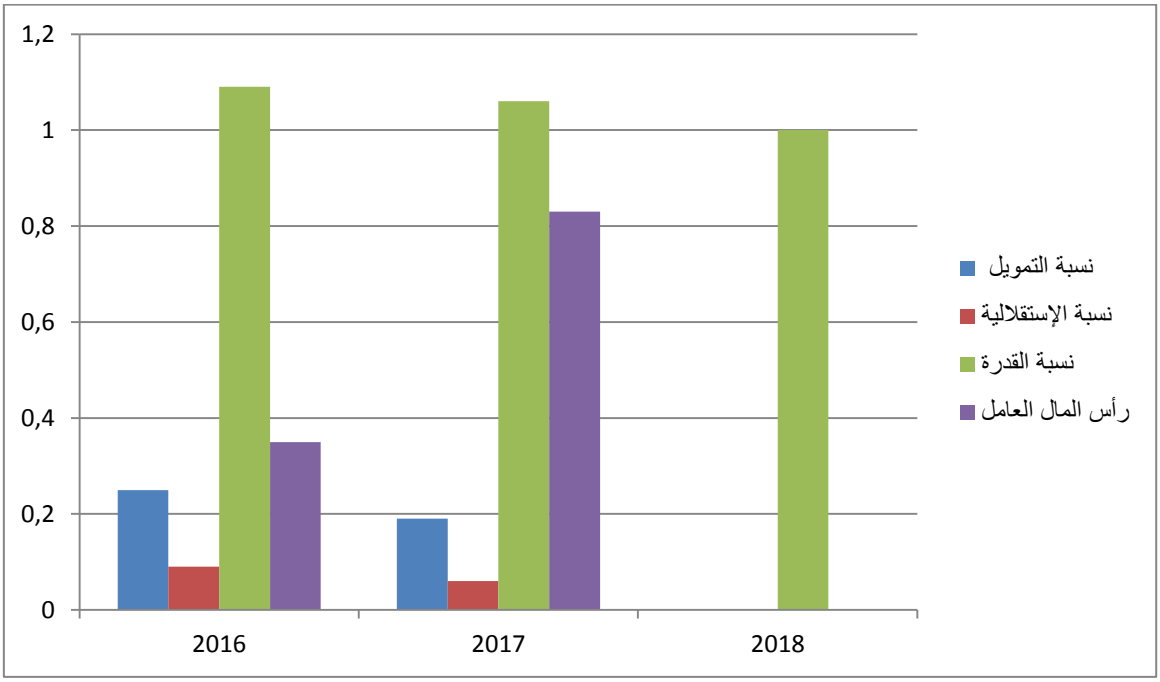

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

تحليل النسب المالية:

1- **نسبة التمويل الذاتي:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على الأموال الدائمة بشكل عام ونلاحظ أن هذه النسبة كانت في السنتين الأولى والثانية أقل من الواحد وفي انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث مما يدل على أن المؤسسة ليست في توازن مالي.

2- **نسبة الاستقلالية المالية:** تستخدم هذه النسبة من طرف البنوك لمعرفة درجة التشبع بالديون، فالبنوك تبني من خلالها قرارات منح القروض أو رفضها حيث لاحظنا من خلال الجدول في السنة الأولى النسبة بلغت 0,09 فهي أقل من الواحد وهذا ما يجعل المؤسسة في حالة تشبع بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية وبالتالي فالمؤسسة غير مستقلة ماليا وفي السنة الثانية والثالثة زادت انخفاضا إلى 0,06 و0,00 وهذا يشير إلى أن المؤسسة زادت تدهورا وليست في حالة جيدة من سنة إلى أخرى أي لا يمكنها تحقيق أرباحها ولا شديد ديونها بواسطة أموالها الخاصة.

3- **نسبة القدرة على السداد:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها حيث أنها كانت أكبر من 0 ولهذا يعني أن المؤسسة بإمكانها تسديد أغلبية التزاماتها في حالة وقوعها في إفلاس.

4- **نسبة المردودية المالية:** نلاحظ أن المردودية المالية كانت 0,35 ثم 0,85 ثم 0 فهي في حالة انخفاض وهذا يدل على سوء استغلال الأموال الخاصة حيث يرجع بسبب التدهور إلى تغير السياسة المالية للمؤسسة.

رأس مال العامل: نلاحظ أن رأس مال العامل الدائم سالب أي أن الأموال الدائمة أقل من الأموال الثابتة والأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل حيث أنه سجل انخفاضا في السنوات الثلاث المدروسة وبالتالي فالمؤسسة غير قادرة على تمويل أموالها الثابتة بأموالها الدائمة وعلى سداد ديونها ويرجع هذا لعدم التحسن وأن المؤسسة لم تحقق أرباحا خلال السنوات الثلاث الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الأموال الدائمة ومنه فالوضعية المالية للمؤسسة ليست جيدة.

احتياج رأس مال العامل: نلاحظ أن احتياج رأس مال العامل انخفض في السنتين الأولى والثانية وهذا يدل على أن موارد الدورة أكبر من احتياجاتها وأن المؤسسة لا تحتاج إل مصدر تمويل أما في السنة الثالثة فالقيمة موجبة ولهذا يدل على أن المؤسسة تحتاج إلى مصدر تمويل وبالتالي فالمؤسسة ليست في وضعية جيدة.

الخزينة: تلعب الخزينة دورا هاما في تحقيق التوازن المالي على المدى القصير واتخذت الوضعيات التالية في السنتين الأولى والثانية كانت صفرية لهذا يعني أن المؤسسة في الحالة المثلى وأنها محافظة على وضعيتها المالية لكن في السنة الثالثة كانت سالبة ولهذا يدل على احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس مال العامل وهذا يدل أيضا على أن المؤسسة في وضعية جيدة.

قرار مسؤولي القرض في البنك: بعد نهاية الدراسة المالية التي يقوم بها البنك عن طريق حساب اهم المقاييس المعتمدة في تحديد المركز المالي والنسب المالية المتعلقة بوضعية المؤسسة المقترضة، يقرر حينها البنك منح أو عدم منح القرض للمؤسسة طالبة القرض هذا القرار يمكن ايجازه في حالتين:

1. **حالة الرفض:** هناك عدة أسباب يرفض البنك منح القرض، وهذا الرفض غالبا ما لا يقتنع به العميل، فيقوم بتحرير شكوى أو احتجاج ويقدمها لإدارة البنك لهذه الأخيرة اثبات تلك الأسباب المؤدية للرفض أو إعادة النظر في هذا القرار (الرفض).

2. **حالة القبول:** في هذه الحالة وبعد الاطلاع على مختلف الوثائق يقوم البنك بتقديم رخصة القرض إلى العميل متضمنة مجموعة من المعلومات مرتبة كالآتي:

- اسم المستفيد من القرض.
- رقم حسابه البنكي وعنوانه.
- طبيعة النشاط.
- قيمة القرض، نوعه، مدته، الضمانات المطلوبة التي تمثل في الرهن.

المطلب الثالث: إحصائيات حول القروض الممنوحة من طرف الوكالة محل الدراسة [2017-2012]

أولا: حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنك الوطني الجزائري الوكالة 491

الجدول رقم (06): حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنك الوطني الجزائري

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة القروض	13372835	1563182	2033540	2783936	2888702	2762902
نسبة زيادة أو نقص قيمة القروض	-	%53,7	%30,08	%36,90	%3,7	%4,35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت في 2012 هي الأعلى من حيث قيمة القروض الممنوحة وذلك لتوجه المؤسسات إلى البنك مباشرة دون اللجوء إلى أي وكالة وبالتالي قبول كل الضغوطات والمشاكل القاسية لأنه لا يوجد أمامها مجال أخر تلجأ إليه من غير البنوك وانخفضت في 2013 وبقيت في تزايد ملحوظ 2014، 2015، 2016 وذلك لأن البنك متحفظ في منح القروض بقيم مرتفعة لتجنب المخاطرة والمجازفة من عدم التسديد وانخفضت في 2017 لكن بنسبة قليلة.

الشكل رقم (05): حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنك الوطني الجزائري

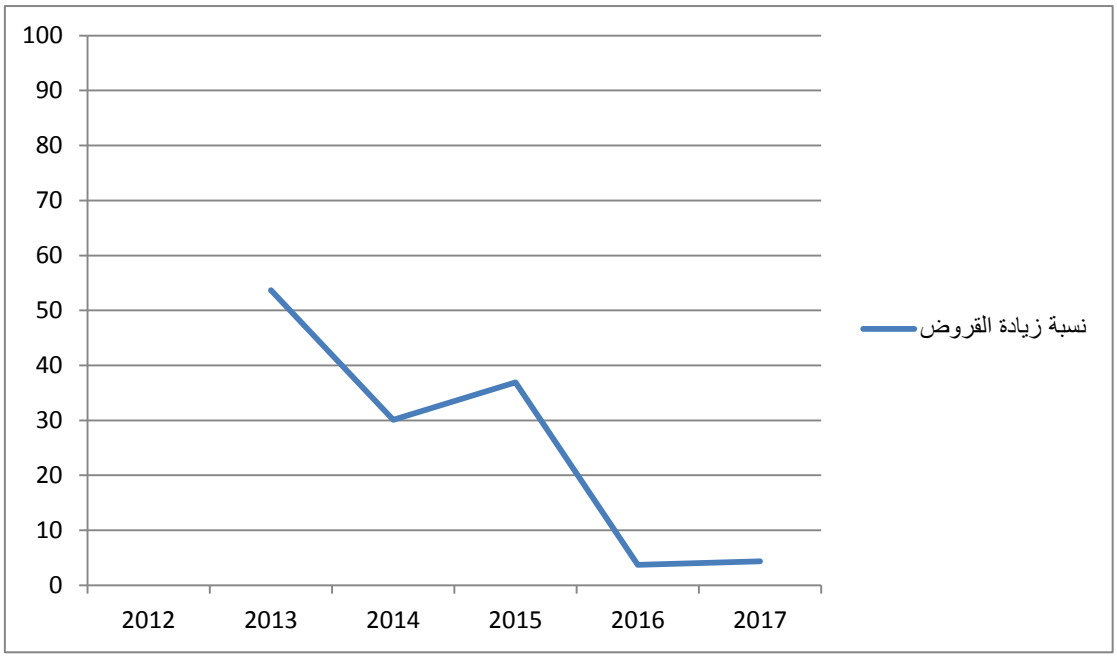

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

ثانيا: القروض الممنوحة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الجدول رقم (07): القروض الممنوحة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
منحية القروض	30732800	445247	525597	552449	518834	464366
نسبة زيادة القروض	-	%44,87	%18,04	%5,10	%6,08	%10,49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

نلاحظ أن عدد المؤسسات المستفيدة من القروض من البنك عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث 2012، 2013، 2014 كان ذلك لتوجه سياسة الدولة إلى تشجيع تشغيل الشباب من أجل القضاء على البطالة وكذلك لامتيازات الجديدة الممنوحة في إطار الوكالة

ابتداءاً من 2009 من تخفيض معدل الفائدة إلى 1% وتخفيض في سنة المساهمة الشخصية من 5% إلى 1% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5% ملايين دينار جزائري ومن 10% إلى 2% بالنسبة للاستثمارات التي تصل 10 ملايين دج والغاء الرهن من أجل الحصول على القروض وكذلك تمديد مدد استرجاع القروض إلى 8 سنوات بدلا من 5 سنوات ابتداءا من 2011 لكن بدأت تنخفض في 2015 وارتفعت في 2016 ثم انخفضت. وهذا راجع إلى القيود التي فرضتها الدولة بسبب الأزمة النفي تتمثل في انخفاض سعر البترول.

الشكل رقم (06):القروض الممنوحة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

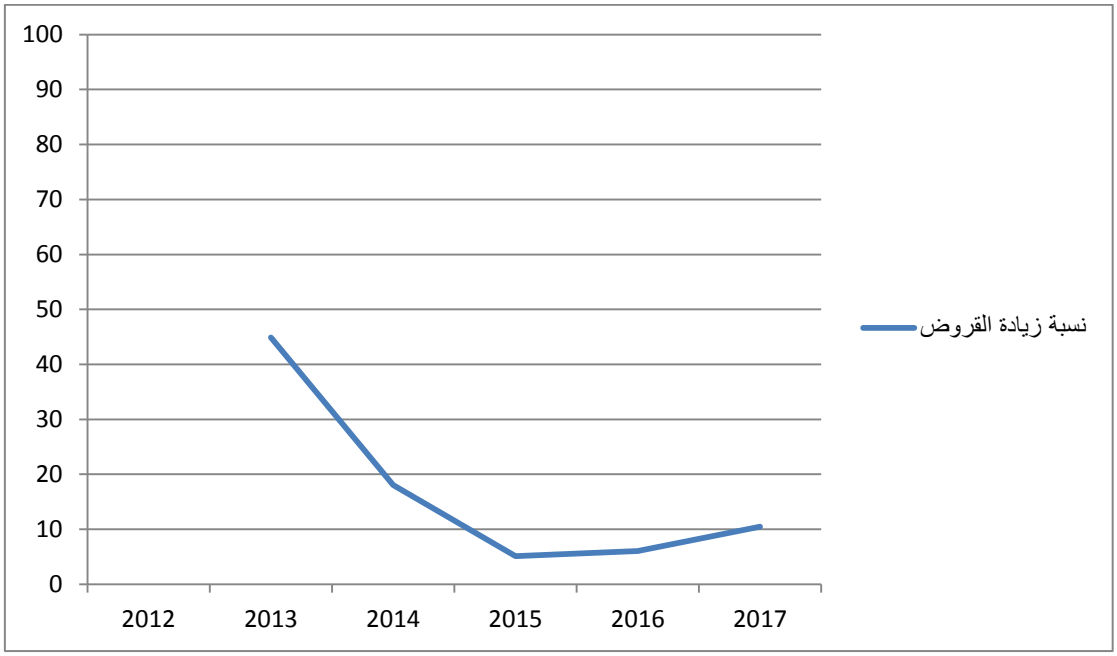

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

ثالثا: القروض الممنوحة عن طريق CNAC

الجدول رقم (08):القروض الممنوحة عن طريق CNAC

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة القروض	111527	213613	305558	426169	450945	452011
نسبة زيادة أو نقصان قيمة القروض	-	%91,53	%43,04	%39,47	%5,81	%0,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

نلاحظ من المعطيات الممثلة أمامنا أن القروض الممنوحة من طرف البنك عن طريق CNAC في ارتفاع مستمر بدأت في 2012 بقيمة المالية 111527 وارتفعت في السنوات الموالية من حيث القيمة حيث وصلت في 2017 إلى قيمة اجمالية قدرت ب 452011 وذلك بسبب الاعانات المالية والامتيازات الضريبية المقدمة من طرف الوكالة تماشيا من البرنامج الخماسي 2009، 2014 التي تهدف إلى إنشاء ألف مؤسسة.

الشكل رقم (07):القروض الممنوحة عن طريق CNAC

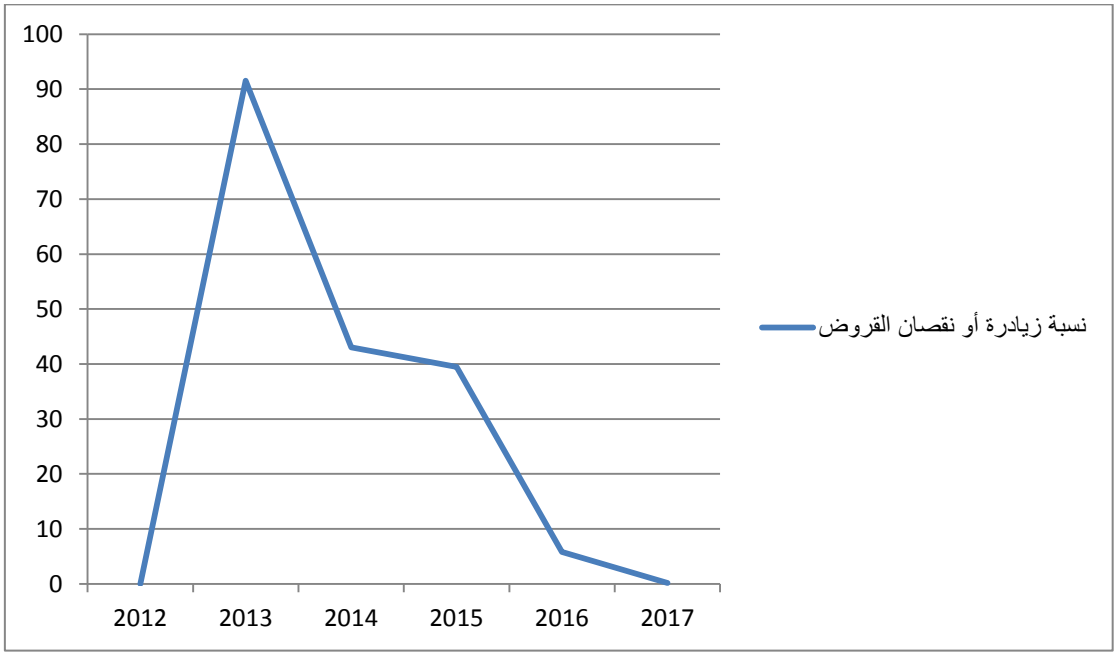

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

رابعا: القروض الممنوحة عن طريق ANJEM

الجدول رقم (09):القروض الممنوحة عن طريق ANJEM

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة القروض	5667	3452	11061	30669	35246	33454
نسبة زيادة أو نقصان قيمة القروض	-	%39,08	%20,42	%38,01	%14,92	%5,08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

نلاحظ من خلال المعطيات الممثلة أمامنا أن القروض الممنوحة من طرف البنك عن طريق ANJEM انخفضت في 2012 وبقيت متزايدة في السنوات الأخرى وهذا السبب الإعانات التي تقدمها الوكالة وتمويلها للمشاريع بدون فوائد ومرافقة ودعم المستفيدين في عملية التركيب المالي ورصد القروض.

الشكل رقم (08):القروض الممنوحة عن طريق ANJEM

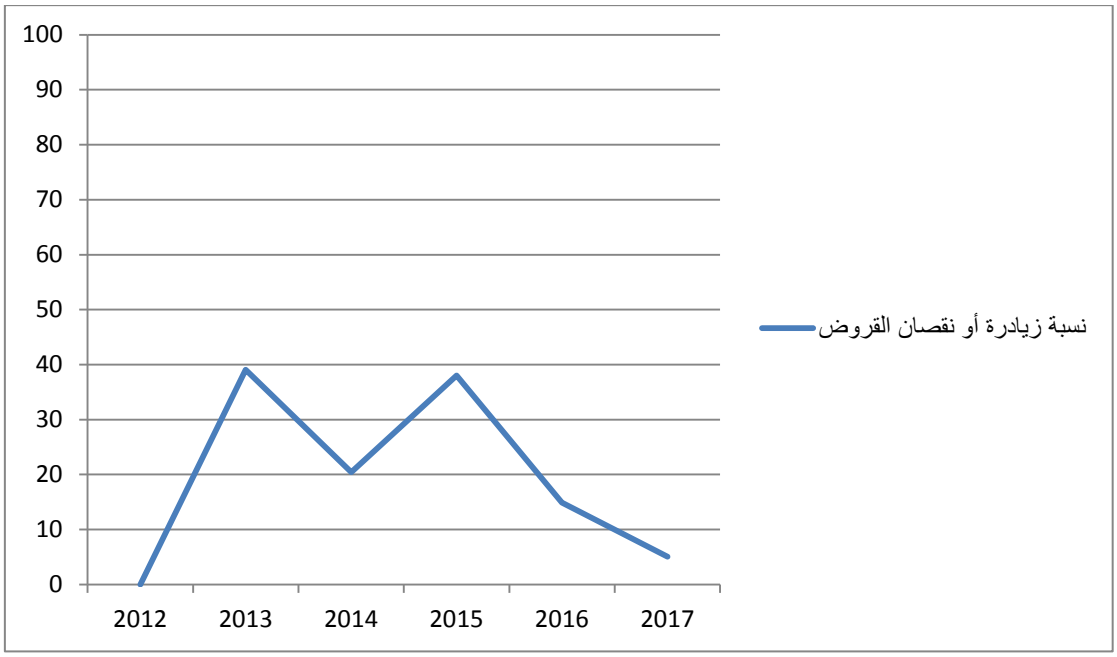

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة 491.

خلاصة الفصل الثاني

بعد الانتهاء من دراستنا التطبيقية يمكن القول أن وكالة تبسة – 491 – لديها مركزا ماليا أساسيا وذلك للشعبية التي تتمتع بها ولاحتلالها مركزا استراتيجيا هاما يتوسط أغلب سكان الولاية.

واعتبار أن عملية منح قرض استثماري تحدده مجموعة من العوامل سواء الداخلية التي ترتبط بالبنك أو الخارجية التي ترتبط بالمؤسسة طالبة القرض، غير أن هذا لا يعني أن المؤسسة تمنح قروض استثمارية بسهولة إلا أنها تقوم بمجموعة من الدراسات الفنية والاقتصادية والمالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي بغية الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء في الأجال المحددة.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية الاقتصادية و أحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة خاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها مصدر لتنمية الدخل وتوفير مناصب شغل فهي عمود القطاع الخاص حيث تشغل 70٪ من اليد العاملة وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحسينها وتنميتها إلا أن هذا القطاع لا يزال محاطا بتحديات كبيرة تعيق مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية .

لهذا فقد استفادت الجزائر من خبرة الدول المتقدمة فعمدت على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولإنشائها كان لزاما على الدولة إنشاء هيئة خاصة تمنح القروض الاستثمارية باعتبارها الركيزة الأساسية في عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتظهر أهميتها في تمويل المشروعات وكذا توفير الإمكانيات اللازمة لتنميتها وتطويرها وذلك بتقديم المساعدات المالية وإعطائها إعفاءات ضريبية وتسهيلات وامتيازات وكذا تبسيط إجراءات منح القروض لمثل هذه المؤسسات.

يعتبر البنك الوطني الجزائري وعلى وجه الخصوص تبسة – 491 – تقوم بمنح أنواع مختلفة من القروض وفق شروط ومعايير سواء حسب المدة أو القرض أو الطرف المتحصل على القرض وإجراءات يتبعها البنك من أجل السهر والحرص في تعامله مع عملائه، ثم دقته في دراسته ملفات طلب القروض عن طريق التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية لتظهر تصفية المؤسسة طالبة القرض وهذا كله يعتبر من المحددات التي تؤدي إلى اتخاذ القرار الأنسب لمنح القرض من عدمه، فمن خلال دراستنا لموضوع البحث التي تمحورت اشكاليته حول القروض الاستثمارية في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخذنا بعين الاعتبار البنك الوطني الجزائري الوكالة 491 تبسة كدراسة حالة وتمت معالجة الإشكالية في فصلين وفي كل مرة رفع الغموض المحيط حول الإشكالية وذلك بالإلمام بقدر ممكن من المعلومات تنفي أو تأكد فرضيات البحث لتصل في النهاية إلى نتائج استخلصناها من وراء بحثنا والتي على أساسها يتم تقديم بعض التوصيات التي نراها مفيدة في بناء آفاق جديدة للبحث.

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة لأن له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما تم إثبات صحة الفرضية من خلال الفصل الأول حيث يعتبر هذا القطاع عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير مناصب شغل و التخفيف من حدة الفقر.

- **الفرضية الثانية:** يتم منح قرض استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة 491 بعد الدراسة المالية لمنح القرض، تم نفي الفرضية لأن منح القرض الاستثماري لا يعتمد فقط على الدراسة المالية فهو يعتمد أيضا على الدراسة الفنية والاقتصادية والتقنية وإجراءات أخرى .

- **الفرضية الثالثة:** تفرض البنوك الجزائرية شروط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنح القرض وهذا ما تم إثبات صحته في الفصل الأول حيث لا يتم منح أي قرض استثماري إلا بعد تنفيذ شروط وإجراءات الشروط يجب أن تتوفر في العميل كشخصية العميل وقدرته على الدفع والإجراءات كالتحليل الائتماني للقرض والتفاوض مع المقترض.

نتائج البحث

- دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق خلق مناصب شغل إلا أنه لا يزال محاطا بمشاكل كثيرة تعيق مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

- عملية منح القروض الاستثمارية بنوعيها من الوظائف الأساسية للبنك كما لها أهمية بالغة في تحقيق العائد والربح.

- يعتمد منح القروض الاستثمارية لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية على التحليل المالي وذلك من خلال مختلف النسب المالية الموضحة لوصفية المؤسسة طالبة القرض للوصول إلى النتائج التي من خلالها يتم إصدار حكم على الوصفية المالية للمشروع واتخاذ القرار بمنح أو لا.

- تساهم الوكالة 491 في منطقة تبسة بتمويل المشاريع الاستثمارية .

- يساهم البنك الوطني الجزائري الوكالة 491 في تخفيض معدلات البطالة .

- تساهم الوكالة 491 على مستوى تبسة في التنمية المحلية .

في ظل النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم **الإقتراحات والتوصيات** التالية:

- توجيه قروض الاستثمار نحو المشاريع التي تخدم الاقتصاد.
- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .
- تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات ومنح قروض متكافئة لجميع الراغبين في القيام بالمشاريع الاستثمارية.
- العمل على استغلال نتائج الدراسة التقنية والمالية بصورة تمكن من اتخاذ قرار سليم وتقلل من مختلف المخاطر الاستثمارية .يجب استخدام مصادر مستحدثة كصيغ التمويل الإسلامي

أفاق البحث

وفي الأخير يمكن القول أن أي بحث علمي مهما بذل من مجهود وذلك للإلمام بعناصره فإنه لا يخلو من النقائص وهذا ما يميز البحوث العلمية حيث يعتبر كل بحث مكمل للبحوث السابقة و ممهدا لبحوث آتية وعليه يمكن اقتراح المواضيع الآتية:

- دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المحلية لولاية تبسة.
- أليات وبرامج الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- دور القروض الاستثمارية في إنعاش التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- أحمد بوراسه، **تحويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية، 1424 هـ، الموافق ل: 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، 90-10، الجريدة الرسمية رقم 52، المواد 66 إلى 72.
- بلوناس عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة التنافسية في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جهاد عبد الله عفانه وقاسم موسى أبو عبد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الياجوري، الأردن.
- حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005.
- حمزة محمود الزبيدي، **أساسيات الإدارة الحالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2001.
- حمزة محمود الزبيري، **إدارة المصارف إستراتيجية- تعبئة الودائع وتقديم الائتمان-**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق عمان 2000.
- خالد أمين وإسماعيل إبراهيم طراد، **إدارة العمليات المصرفية (المحلية الدولية)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريق، القاهرة، 2008.
- سعاد فائق البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة**، دار وائل للنشر عمان، الطبعة الأولى، 2005.
- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- منشأة المعارف-**، الإسكندرية، 2005.
- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1989.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة الجزائر، 2005.
- طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، مكتبة الشقري، المنصورة، 1998.
- عبد الرحيم توفيق يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2002.

- عبد العزيز جميل مخيمن وآخرون، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة في الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، مصر 2002.
- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**: دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، **إدارة الائتمان**، دار الوائل للطباعة، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 1999.
- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحمد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية (مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل، الطبعة الأولى عمان، 2000.
- محمد صالح الحسناوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
- محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني -الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية -**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000.
- محمود حسن صوان، **أساسيات العصر الإسلامي**، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الترعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2001.
- مليكة زغيب وميلود بوشنيقر، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- مليكة زغيب وميلود بوشنيقر، **التيار المحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 1996.
- مهند لقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية**، دار الحرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- المواد 4-5-6 من القانون رقم 08/1، **القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الصادر في 15 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77.
- هيكل عجيمي، رمزي ياسين أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

2- المذكرات

- ليلى لولائي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004-2005.
- محمد الصالح زوتية، **أثر المتغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007.
- مليكة مدفوني، **تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2004.

3- المجلات والملتقيات

- إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، **"التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة ة المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 25-28-ماي 2003.

- آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت، العدد 06.
- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة مقدمة في الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 25-28 ماي 2003.
- رحيم حسين وسليم حمود، **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، ورقة بحث مقدمة للملتقي الوطني الأول حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، المركز الجامعي برج بوعريريج، جامعة سطيف 23-24-نوفمبر 2008.
- سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2011.
- عبد الباقي روابح، **تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحرية الاتحاد الأوروبي**، ورقة بحثية متقدمة في ملتقى دولي المرسوم بالإبداع والتغيير التنظيمي، يومي 18-19 ماي 2011: 03-04 2006-2007.
- عبد الرحمان بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 20/02/01.
- ميلود تومي، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس عشر، مارس 2009.
- ميلود تومي، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 14-18 أفريل 2006.
- ناجي بن حسين، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 02، 2004.

4- المواقع الإلكترونية

- موقع البنك الوطني الجزائري، Www.bna.dz،2018/05/15.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- A.NAAS. Le système bancaire Algérien, Edition INAS, Paris, 2003,
- ZIADY, Les 200 première banques Africaines, Economica revue, Paris,N°10-11, Août – Septembre.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الإجراءات المتبعة لمنح قرض إستثماري

DOCUMENTS CONSTITUTIFS D'UN DOSSIER DE CREDIT D'INVESTISSEMENT

Tous les secteurs à l'exception de la promotion Immobilière et professions libérales

1- Documents juridiques et administratifs:

1. Demande écrite signée par le client incluant la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leurs remboursements ;
2. Statuts juridiques pour les personnes morales ;
3. Registre de commerce ;
4. PV de l'assemblée générale des actionnaires conférant aux dirigeants de l'entreprise, les pouvoirs de contracter des emprunts et de donner des garanties, si cette disposition n'est pas prévue par les statuts ;
5. Copie du bulletin officiel des annonces légales (BOAL) ;
6. CV des dirigeants et copies des pièces d'identité ;
7. Qualification et expérience professionnelle du promoteur dans le domaine investi ;
8. Acte de propriété ou bail de location du local devant abriter l'activité ;
9. Rapport d'évaluation du local devant abriter l'activité réalisé par un professionnel (expert) dument agréé et ce en vue d'une éventuelle prise de garantie ;
10. Copie de la décision d'octroi des avantages délivrée par l'ANDI ou par le CNI (éventuellement) ;
11. Agrément et ou tout autre document autorisant le promoteur à exercer l'activité projetée.

2- Documents Comptables et Financiers:

1. Etude technico-économique et financière du projet dument signée et cachetée par un bureau d'études ;
2. Bilan d'ouverture et bilans prévisionnels sur la durée du prêt ;
3. Facture proforma et/ou contrat d'achat d'équipement récente (moins de 03 mois) chaque rubrique reprise dans la structure d'investissement doit être préalablement justifiée par des factures et/ou devis ;
4. Devis descriptif et estimatif des travaux de bâtiment et génie civil ;
5. Bilans fiscaux et annexes des trois derniers exercices clos, lorsqu'il s'agit d'une demande de crédit d'extension.
6. Expertise et/ou documents justificatifs des travaux déjà réalisés et des travaux restant à réaliser ;
7. Plan de financement.

Page 1 sur 2

3- Documents Techniques

1. Permis de construire en cours de validité.
2. L'autorisation de concession délivrée par l'autorité compétente.
3. Planning de réalisation du projet.

4- Documents fiscaux et parafiscaux

1. Attestations fiscales et parafiscales dûment apurées ;
2. Un calendrier de remboursement des dus antérieurs relatif à la dette fiscale ou sociale arrêté par l'organisme concerné.

الملحق رقم 02: تطور رقم الأعمال

FICHE D'APPRECIATION DU CLIENT

AGENCE : AP TEBESSA « 491 » **D.R.E : ANNABA « 186 »**

1/ - NATURE DE LA DEMANDE DE CREDIT :

Première demande	
Renouvellement de concours	X
Extension de concours	
Besoin exceptionnel	

- **Nom / Prénom ou raison sociale : EURL EL AMIR HOTELLERIE ET SERVICES**
- **Forme Juridique : EURL**
- **Date de création : 24/10/2012 (création de l'EURL) et le 23/08/1998 (création de l'hôtel et restaurant)**
- **Groupe d'Affaires : Néant**
- **Adresse du siège social : BD EMIR ABDELKADER ROUTE DE CONSTANTINE WILAYA DE TEBESSA**
- **Activités : HOTELLERIE ET RESTAURATION**
- **Principaux dirigeants : Mme DJOUINI FATIMA**
- **Capital social : DA 100.000,00**
- **Date d'entrée en relation : 27/03/2001**
- **Clé Banque d'Algérie : 01071960MENAI (Ancien clé BA avant le changement de la forme juridique)**
- **Numéro d'identifiant Fiscal : 001212010012576**
- **Autres affaires du Groupe et leur domiciliation: Néant**

3/ - REPONSE A LA DEMANDE DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES (pour les nouveaux risques) :

- **Sous dossier** **OUI** [X] **NON** [ ]

4/ - CLASSEMENT ACTUEL DE LA CREANCE : Créance courante

5/ - INDICATEURS D'ACTIVITE : (U : KDA)

Exercices / Indicateur	2015	2016	2017	2018 Au 30/06/2018
Chiffre d'affaires (C.A)	47.757	30.006	28.137	/
Mouvements confiés BNA (رقم الأعمال لدى البنك)	26.514	14.837	16.764	8.562

6/ - RENSEIGNEMENTS COMMERCIAUX :

6.1/ - Fournisseurs :

Principaux fournisseurs et délais de paiement accordés : Les commerçants en gros des produits alimentaires, les commerçants en gros des produits d'hygiènes …

- Délais fournisseurs accordés: (Fournisseurs + Effets à payer * 360/Achat) :

2015	2016	2017
230j	574j	710j

1

الملحق رقم 03: الميزانية العمومية وحساب النتائج لسنة 2016

N.I.F 001212019012852

Désignation de l'entreprise : EURL EL AMIR
Activité : HOTEL - BOULANGERIE
Adresse : BD E.A.K RT DE CONSTANT TEBESSA

Exercice Clos le : 31/12/16

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
TIFS NON COURANTS				
art d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
nobilisations incorporelles				
nobilisations corporelles	29 462 744,82	13 558 991,96	15 903 752,86	21 549 506,93
errains				
âtiments				
utres immobilisations corporelles	29 462 744,82	13 558 991,96	15 903 752,86	21 549 506,93
nmobilisations en concession				
nobilisations encours				
nobilisations financières	332 895,90		332 895,90	332 895,90
tres mis en équivalence				
utres participations et créances rattachées				
utres titres immobilisés				
êts et autres actifs financiers non courants	332 895,90		332 895,90	332 895,90
npôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	29 795 640,72	13 558 991,96	16 236 648,76	21 882 402,83
TIFS COURANTS				
cks et encours				
ances et emplois assimilés				
ients	4 972 655,00		4 972 655,00	4 288 303,85
utres débiteurs	9 725 982,78		9 725 982,78	5 659 312,50
pôts et assimilés	410 693,27		410 693,27	818 209,42
utres créances et emplois assimilés	1767759.84		1767759.84	548651.50
onibilités et assimilés				
ements et autres actifs financiers courants				
orerie	17 677 595,84		17 677 595,84	8 426 697.15
nptes Liaisons Maison Mère-Débiteurs				
TOTAL ACTIF COURANT	32 786 926,89		32 786 926,89	19 192 522,92
TOTAL GENERAL ACTIF	62 582 567,61	13 558 991,96	49 023 575,65	41 074 925,75

E DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 001212019012852

Désignation de l'entreprise : EURL EL AMIR
Activité : HOTEL - BOULANGERIE
Adresse : BD E.A.K RT DE CONSTANT TEBESSA

Exercice clos le 31/12/16

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	100 000,00	100 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net -	1 470 394,97	1 873 429,48
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 523 949,61	2 523 949,61
Bénéfice Taux Réduit		
Comptes Liaison - Maison Mère		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**4 094 344,58**	**4 497 379,09**
PASSIFS NON COURANTS :		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	28 766 954,80	20 576 057,53
Impôts	1 001 960,34	176 825,04
Autres dettes	15 160 315,93	15 824 664,09
Trésorerie Passif		
TOTAL III	**44 929 231,07**	**36 577 546,66**
TOTAL PASSIF (I+II+III)	**49 023 575,65**	**41 074 925,75**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation des états financiers consolidés.

ME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 001212019012852

Désignation de l'entreprise : EURL EL AMIR
Activité : HOTEL - BOULANGERIE
Adresse : BD E.A.K RT DE CONSTANT TEBESSA

Exercice du	01/01/16	au	31/12/16

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		N		N-1	
		DEBIT (en dinars)	CREDIT (en dinars)	DEBIT (en dinars)	CREDIT (en dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		12 830 313,08		26 350 716,(
	Prestations de services		17 176 077,12		21 406 394,9
	Ventes de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remise, ristournes			30 006 390,20		47 757 110,
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subvention d'exploitation					
I-Production de l'exercice			30 006 390,20		47 757 110,
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		3 450 000,00		10 357 431,50	
Autres approvisionnements		14 587 870,96		21 773 416,85	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		1 182 670,77		1 251 076,22	
Rabais, remises, restournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, préparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rénumération d'intermédiares et honoraires	30 000,00		30 000,00	
	Publicité	24 110,00			
	Déplacement, missions et récéptions				
Autres services		24 477,72		38 117,33	
Rabais, remises, restournes obtenus sur service extérieurs					
II- Consommations de l'exercice		19 299 129,45		33 450 041,90	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			10 707 260,75		14 307 069,
Charge de personnel		2 739 582,36		5 874 689,69	
Impôts et taxes et versements assimilés		327 241,84		961 538,58	
IV- Exédent brut d'exploitation			7 640 436,55		7 470 840,
Autres produits opérationnels			228 100,76		119 390,
Autres charges opérationnelles		2 545,30			
Dotations aux amortissements		5 870 113,04		5 694 234,70	
Provision				22 566,60	
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V- Résultat opérationnel			1 995 878,97		1 873 429,
Produits financiers					
Charges finanières					
VI-Résultat financier					
VII- Résultat ordinaire (V+VI)			1 995 878,97		1 873 429,
Eléments extraordinaires (Produits) (*)					
Eléments extraordinaires (Charges) (*)		8 000,00			
VIII- Résultat extraordinaire		8 000,00			
Impôts exigibles sur résultats		517 484,00			
Impôts différes (variations) sur résultats ordinaires					
IX- RESULTAT DE L'EXERCICE			1 470 394,97		1 873 429,

2017 أفريل 30

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم 04: الميزانية العمومية وحساب النتائج لسنة 2017

PRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 001212019012852

Désignation de l'entreprise : EURL EL AMIR
Activité : HOTEL - BOULANGERIE
Adresse : BD E.A.K RT DE CONSTANT TEBESSA

Exercice Clos le : 31/12/17

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	29 579 383,48	18 519 839,20	11 059 544,28	15 903 752,86
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments	29 579 383,48	18 519 839,20	11 059 544,28	15 903 752,86
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	1 837 212,15		1 837 212,15	332 895,90
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés	1 837 212,15		1 837 212,15	332 895,90
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	31 416 595,63	18 519 839,20	12 896 756,43	16 236 648,76
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	2 269 000,00		2 269 000,00	
Créances et emplois assimilés				4 972 655,00
Clients	10 834 853,23		10 834 853,23	9 725 982,78
Autres débiteurs	507 287,07		507 287,07	410 693,27
Impôts et assimilés	20639856.73		20639856.73	387644.00
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 370 586,73		18 370 586,73	17 677 595,84
Trésorerie				
Comptes Liaisons Maison Mère-Débiteurs				
TOTAL ACTIF COURANT	31 981 727,03		31 981 727,03	32 786 926,89
TOTAL GENERAL ACTIF	63 398 322,66	18 519 839,20	44 878 483,46	49 023 575,65

...NE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 001212019012852

...signation de l'entreprise : EURL EL AMIR
Activité : HOTEL - BOULANGERIE
Adresse : BD E.A.K RT DE CONSTANT TEBESSA

Exercice clos le 31/12/17

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	100 000,00	100 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net -	990 217,84	1 470 394,97
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1 470 394,97	2 523 949,61
Bénéfice Taux Réduit		
Comptes Liaison - Maison Mère		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 560 612,81	4 094 344,58
PASSIFS NON COURANTS :		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	33 721 180,91	28 766 954,80
Impôts	361 206,34	1 001 960,34
Autres dettes	8 235 483,40	15 160 315,93
Trésorerie Passif		
TOTAL III	42 317 870,65	44 929 231,07
TOTAL PASSIF (I+II+III)	44 878 483,46	49 023 575,65

(1) A utiliser uniquement pour la présentation des états financiers consolidés.

INE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 001212019012852

Dénomination de l'entreprise : EURL EL AMIR

Activité : HOTEL - BOULANGERIE

Adresse : BD E.A.K RT DE CONSTANT TEBESSA

Exercice du 01/01/17 au 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		N DEBIT (en dinars)	N CREDIT (en dinars)	N-1 DEBIT (en dinars)	N-1 CREDIT (en dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		18 318 000,00		12 830 313,08
	Prestations de services		9 818 758,48		17 176 077,12
	Ventes de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remise, ristournes			28 136 758,48		30 006 390,20
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subvention d'exploitation					
I-Production de l'exercice			28 136 758,48		30 006 390,20
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		5 768 000,00		3 450 000,00	
Autres approvisionnements		11 335 089,70		14 587 870,96	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		1 506 851,65		1 182 670,77	
Rabais, remises, restournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, préparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rénumération d'intermédiares et honoraires	80 000,00		30 000,00	
	Publicité	30 110,00		24 110,00	
	Déplacement, missions et réceptions				
Autres services		35 826,35		24 477,72	
Rabais, remises, restournes obtenus sur service extérieurs					
II- Consommations de l'exercice		**18 755 877,70**		**19 299 129,45**	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			**9 380 880,78**		**10 707 260,75**
Charge de personnel		2 712 204,10		2 739 582,36	
Impôts et taxes et versements assimilés		390 697,52		327 241,84	
IV- Exédent brut d'exploitation			**6 277 979,16**		**7 640 436,55**
Autres produits opérationnels			65 000,00		228 100,76
Autres charges opérationnelles		8 273,20		2 545,30	
Dotations aux amortissements		4 960 847,24		5 870 113,04	
Provision		25 620,88			
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V- Résultat opérationnel			**1 348 237,84**		**1 995 878,97**
Produits financiers					
Charges finanières					
VI-Résultat financier					
VII- Résultat ordinaire (V+VI)			**1 348 237,84**		**1 995 878,97**
Eléments extraordinaires (Produits) (*)					
Eléments extraordinaires (Charges) (*)		7 200,00		8 000,00	
VIII- Résultat extraordinaire		**7 200,00**		**8 000,00**	
Impôts exigibles sur résultats		350 820,00		517 484,00	
Impôts différes (variations) sur résultats ordinaires					
IX- RESULTAT DE L'EXERCICE			**990 217,84**		**1 470 394,97**

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم 05: الميزانية العمومية وحساب النتائج لسنة 2018

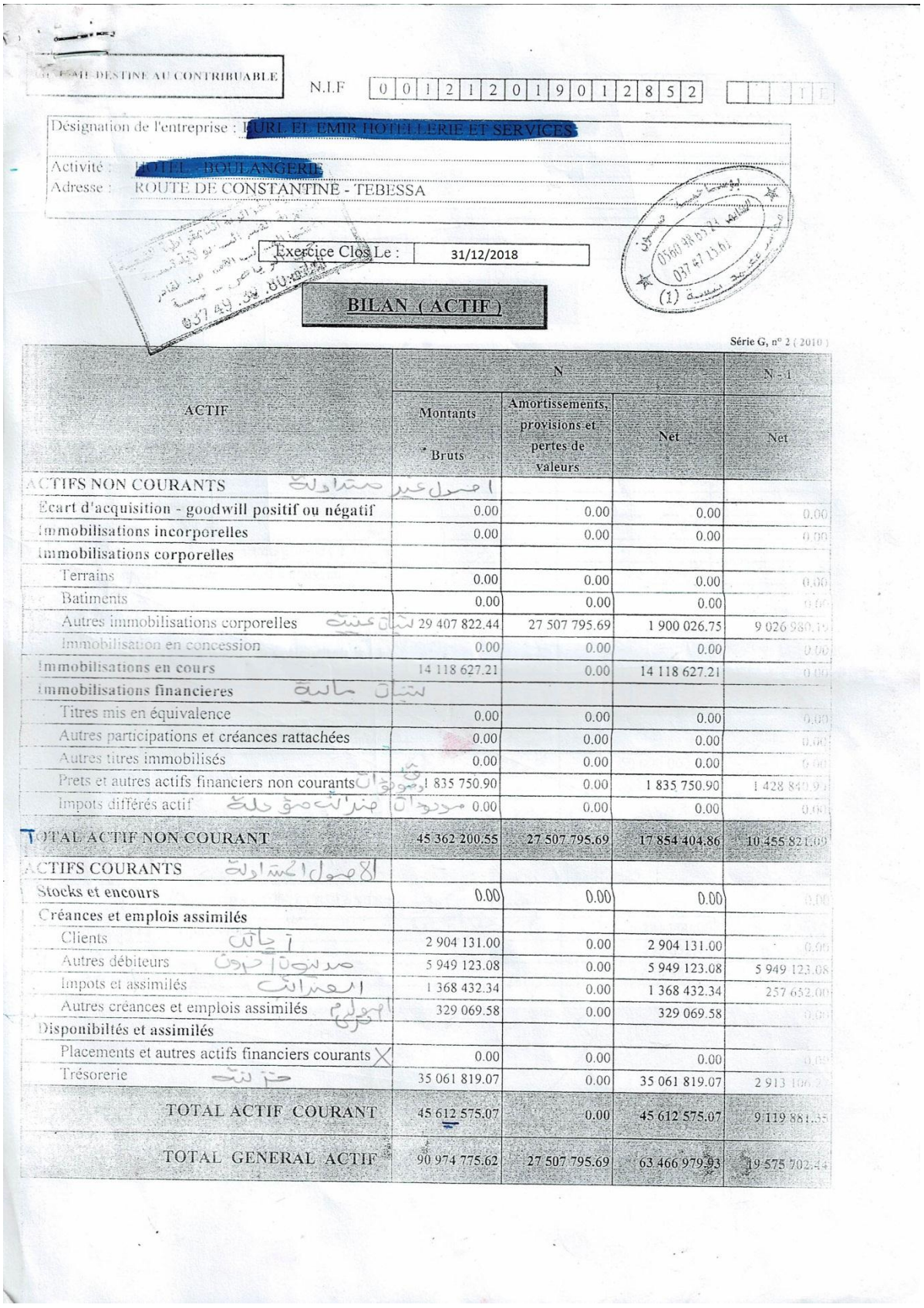

ETAT DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 2 1 2 0 1 9 0 1 2 8 5 2

Désignation de l'entreprise : EURL EL EMIR HOTELLERIE ET SERVICES

Activité : HOTEL - BOULANGERIE

Adresse : ROUTE DE CONSTANTINE - TEBESSA

Exercice Clos Le : 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

Série G, n° 2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	29 407 822.44	27 507 795.69	1 900 026.75	9 026 980.19
Immobilisation en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	14 118 627.21	0.00	14 118 627.21	0.00
Immobilisations financieres				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prets et autres actifs financiers non courants	1 835 750.90	0.00	1 835 750.90	1 428 840.91
Impots différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	45 362 200.55	27 507 795.69	17 854 404.86	10 455 821.09
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	0.00	0.00	0.00	0.00
Créances et emplois assimilés				
Clients	2 904 131.00	0.00	2 904 131.00	0.00
Autres débiteurs	5 949 123.08	0.00	5 949 123.08	5 949 123.08
Impots et assimilés	1 368 432.34	0.00	1 368 432.34	257 652.00
Autres créances et emplois assimilés	329 069.58	0.00	329 069.58	0.00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	35 061 819.07	0.00	35 061 819.07	2 913 106.27
TOTAL ACTIF COURANT	45 612 575.07	0.00	45 612 575.07	9 119 881.35
TOTAL GENERAL ACTIF	90 974 775.62	27 507 795.69	63 466 979.93	19 575 702.44

RIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 2 1 2 0 1 9 0 1 2 8 5 2 0 0 0 T 1

Désignation de l'entreprise : EURL EL EMIR HOTELLERIE ET SERVICES

Activité : HOTEL - BOULANGERIE

Adresse : ROUTE DE CONSTANTINE - TEBESSA

Exercice Clos Le : 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	100 000.00	100 000.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	0.00	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-1 191 981.60	1 129 301.78
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1 127 474.96	116 888.68
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	35 493.36	1 346 190.46
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	50 000 000.00	0.00
Impots (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
TOTAL II	50 000 000.00	0.00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	5 281 900.00	9 361 596.00
Impots	490 632.78	880 262.50
Autres dettes	7 658 953.79	7 987 652.58
Trésorerie Passif	0.00	0.00
TOTAL III	13 431 486.57	18 229 511.98
TOTAL PASSIF (I+II+III)	63 466 979.93	19 575 702.44

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

RIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 2 1 2 0 1 9 0 1 2 8 5 2 0 0 0 T 1

Désignation de l'entreprise : EURL EL EMIR HOTELLERIE ET SERVICES

Activité : HOTEL - BOULANGERIE

Adresse : ROUTE DE CONSTANTINE - TEBESSA

Exercice du : 01/01/2019 au 31/12/2018

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N - 1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		0.00	0.00	0.00	0.00
Production vendue	Produits fabriqués	0.00	21 508 457.50	0.00	30 966 172.50
	Préstations de services	0.00	17 103 730.34	0.00	15 429 182.84
	Vente de travaux	0.00	0.00	0.00	0.00
Produits annexes		0.00	0.00	0.00	0.00
Rabais, remises, ristournes accordées		0.00	0.00	0.00	0.00
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		**0.00**	**38 612 187.84**	**0.00**	**46 395 355.34**
Production stockée ou déstockée		0.00	0.00	0.00	0.00
Production immobilisée		0.00	0.00	0.00	0.00
Subventions d'exploitation		0.00	0.00	0.00	0.00
I - Production de l'exercice		**0.00**	**38 612 187.84**	**0.00**	**46 395 355.34**
Achats de marchandises vendues		0.00	0.00	0.00	0.00
Matières premières		24 109 664.54	0.00	31 981 654.56	0.00
Autres approvisionnements		0.00	0.00	0.00	0.00
Variations des stocks		0.00	0.00	0.00	0.00
Achats d'études et de préstations de services		0.00	0.00	0.00	0.00
Autres consommations		1 546 761.12	0.00	1 367 129.32	0.00
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		0.00	0.00	0.00	0.00
Services Exterieurs	Sous-traitance générale	0.00	0.00	0.00	0.00
	Locations	0.00	0.00	0.00	0.00
	Entretien, réparations et maintenance	0.00	0.00	0.00	0.00
	Primes d'assurances	0.00	0.00	0.00	0.00
	Personnel exterieur à l'entreprise	0.00	0.00	0.00	0.00
	Rémunérations d'intermédiaires et honoraires	40 000.00	0.00	50 000.00	0.00
	Publicité	30 110.00	0.00	30 110.00	0.00
	Déplacements, missions et réceptions	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres Services		125 941.96	0.00	67 407.15	0.00
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services xterieurs		0.00	0.00	0.00	0.00
II - Consommations de l'exercice		**25 852 477.62**	**0.00**	**33 496 301.03**	**0.00**
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)		**0.00**	**12 759 710.22**	**0.00**	**12 899 054.31**
Charges de personnel		3 872 991.77	0.00	3 523 760.54	0.00
Impots et taxes et versement assimilés		428 128.07	0.00	433 604.69	0.00
IV - Exédent brut d'exploitation		**0.00**	**8 458 590.38**	**0.00**	**8 941 689.08**

PRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 2 1 2 0 1 9 0 1 2 8 5 2 0 0 0 T

Désignation de l'entreprise : EURL EL EMIR HOTELLERIE ET SERVICES

Activité : HOTEL - BOULANGERIE

Adresse : ROUTE DE CONSTANTINE - TEBESSA

Autres produits opérationnels	0.00	0.68	0.00	8 001.88
Autres charges opérationnels	2 248 972.48	0.00	77 211.13	0.00
Dotations aux amortissements	7 126 953.44	0.00	7 046 861.05	0.00
Provision	0.00	0.00	0.00	0.00
Pertes de valeur	0.00	0.00	0.00	0.00
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0.00	0.00	0.00	0.00
V - Résultat opérationnel	*917 334.86*	*0.00*	*0.00*	*1 825 618.78*
Produits financiers	0.00	98 412.12	0.00	15 748.00
Charges financiers	1 683.86	0.00	433.00	0.00
VI - Résultat financier	0.00	96 728.26	0.00	15 315.00
VII - Résultat ordinaire (V + VI)	820 606.60	0.00	0.00	1 840 933.78
Eléments extraordinaires (produits) (*)	0.00	0.00	0.00	0.00
Eléments extraordinaires (charges) (*)	0.00	0.00	0.00	0.00
VIII - Résultat extraordinaire	0.00	0.00	0.00	0.00
Impots exigibles sur résultats	371 375.00	0.00	711 632.00	0.00
Impots différés (variations) sur résultats	0.00	0.00	0.00	0.00
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 191 981.60	0.00	0.00	1 129 301.78

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم 06: قيمة القروض الممنوحة من 2012 إلى 2017 من طرف الوكالة

CREDIT BANCAIRE

ألف دينار

TYPE DE CREDITS		ANNEE				
SECTEUR PUBLIC	2017	2016	2015	2014	2013	2012
CCT	2 860	9 598	9 610	9 073	9 613	9 813
CMLT	0	0	0	0	0	0
SECTEUR PRIVE	2017	2016	2015	2 014	2 013	2012
CCT	723 835	759 432	1 920 523	2 164 713	2 132 546	2 280 197
CMLT	1 381 451	1 444 351	1 391 968	1 016 770	781 591	546 482
- Client privé	234 976	240 831	198 171	18 330	29 294	37 260
- ANSEJ	464 366	518 834	552 449	525 597	445 247	307 328
- CNAC	452 011	450 945	426 169	305 558	213 613	111 527
- ANGEM	33 454	35 246	30 669	11 061	3 452	5 667
- CREDIT ACHAT VEHICULE	0	0	0	0	0	326
- 1 P.C PAR FOYER	0	0	0	0	0	0
- CREDIT IMMOBILIER	196 644	198 495	184 510	156 224	89 985	84 374

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي.تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبة

الرقم: ..... /ق.ع.م.م /ك.ع.إق.ت.ع.ت/ج.ت/2021

إتفاقية التربص

المادة الأولى:

هذه الإتفاقية تضبط علاقات جامعة تبسة ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير

مع المؤسسة : البنك الوطني الجزائري BNA .....

مقرها في : .....

ممثلة من طرف : .....

الرتبة : .....

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

1- ابتسام منال .....

2: مصطفاوي نور اليقين سلمى

3: .....

4: .....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90المؤرخ في 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية:

يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.

التخصص: محاسبة موسعة .

المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في :مصلحة البنك الوطني الجزائري وكالة 491

الفترة من : 23 ماي 2021 إلى : 06 جوان 2021

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل البرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية .

المادة السادسة::

خلال التربص التطبيقي وانمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة :

في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة:

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

المادة العاشرة:

تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فأن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة في: 2021/05/12

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

البنك الوطني الجزائري B.N.A A.P. TEBESSA 491 DIRECTION

Directeur D'agence
Mr: Said SALMI

الملخص

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاهتمام الكبير في الجزائر لأنه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنها يعترضها الكثير من المشاكل التي تعيق الأهداف التي انشأت من أجلها كنقص التمويل الذي على ضوئه قامت الجزائر بالبحث عن مصادر تمويلية عن طريق إنشاء هيئات مكلفة بمنح متابعة القروض الاستثمارية وفق عدة إجراءات ومعايير تتخذها البنوك واستخدام المؤشرات التي تمكنها من معرفة الوصفية المالية للمقترض وتعتبر وكالة تبسة 491 وكالة رئيسية على مستوى ولاية تبسة فهي تقوم بأغلب الوظائف المصرفية المخولة للبنوك التجارية التي تركز عند منح قرض على الضمانات والدراسة المالية بالاعتماد على التحليل المالي الذي يساعدها على اتخاذ القرار النهائي بمنح القرض أو لا.

الكلمات المفتاحية: القروض الإستثمارية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

The SME sector is receiving great attention in Algeria because it contributes to economic development, but it is hampered by many problems that hinder the objectives for which it was established, such as the lack of funding, which Algeria has sought sources of financing by establishing bodies charged with granting the follow-up of investment loans in accordance with several measures and standards taken by banks and the use of indicators that enable them to know the financial description of the borrower and is considered a major agency at the level of the state of Tebsa. Most of the banking functions authorized by commercial banks that focus on collateral loan and financial study are based on financial analysis that helps them make the final decision whether or not to grant the loan.

Keywords: Investment loans, SMEs.